الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إشهـــــاد

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية:

أن الدكتور(ة):**زبيري عبد الله** ، المولود في 09-02-1969 بالمسيلة، (أستاذ محاضر أ بقسم العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف – المسيلة) .

قد وضع دروس عبر الخط بعنوان (**الاقتصاد السياسي الدولي**)،موجهة لطلبة الماستر السنة الاولى ، تخصص **علاقات دولية** خلال السنة الجامعية 2020/ 2021.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

الدكتور: لحاط فواز

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMISTRATION DIGIZATION

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

N°:485/2021

M'sila at : November 14, 2021

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT عبد الله زبيري HAS POSTED A COURSE ENTITLED الاقتصاد السياسي الدولي ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR 2021/2022.

/DR. KAMEL EDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : +213 35 34 03 95
WWW.UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : +213 35 34 03 95
BP.166, Ichbilia 28000, M'Sila- Algérie

الرقم: 208/ك ح ع س/2018 المسيلة في: 13 2018

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم: 2018/02/27 (ا السابع و العشرين من فيفري ألفين و ثمانية عشر) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات.

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ بوعيسي حسام الدين (جامعة المسيلة).

د/ شطاب كمال (جامعة المسيلة).

خصوص مطبوعة الدكتور: زيوي عبد الله / قسم العلوم السياسية /

المعنونة بـ: "محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي الدولي".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي للكلية
د. بركات محمد

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الاقتصاد السياسي الدولي

إشراف الأستاذ:

- د. عبد الله زبيري

السنة الجامعية: 2018/2017

المقياس: الاقتصاد السياسي الدولي

الأستاذ : د. عبد الله زبيري

الاميل المهني : abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

المستوى التعليمي: السنة أولى ماستر (علاقات دولية)

عنوان الوحدة : وحدة تعليم استكشافية.

الحجم الساعي : ساعة ونصف.

الأهداف : يهدف هذا المقرر إلى التعرف على تأثير الأبعاد الاقتصادية في تشكيل طبيعة العلاقات الدولية ،إضافة إلى التحكم في المفاهيم الاقتصادية المعاصرة من حيث علاقتها بالعلاقات الدولية.

المقرر الدراسي لمقياس الاقتصاد السياسي الدولي.

مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي.

البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

الحكامة على المستوى الدولي

المنظمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها السياسي

القضايا الاقتصادية المعاصرة

* الأزمة الاقتصادية العالمية
* تزايد الفوارق بين الشمال والجنوب
* القوى الاقتصادية الصاعدة
* التخلف
* النفط في العلاقات الدولية
* العلاقات المالية الدولية

المحاضرة 01.

أولا : مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي.

هو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس التفاعل و التأثير المتبادل بين الاقتصاد و السياسة على الساحة الدولية. يشكل أصله و معناه موضوع نقاش حاد بين العلماء. على الرغم من هذه الخلافات، فإن معظمهم يعتبرون الأيديولوجيات "الكلاسيكية" الثلاث (القومية، الليبرالية و الماركسية) من بين أسس تطور هذا الميدان. و من جهة أخرى، ظهرت نظريات حديثة خلال السنوات الأخيرة مثل نظرية الاقتصاد المزدوج و نظرية النظام العالمي الجديد.

كما يعتمد هذا الحقل الدراسي على مجالات أكاديمية عدة أهمها الاقتصاد و السياسة.

يرتبط الاقتصاد السياسي بثلاثة عوامل رئيسة: نماذج اقتصادية للعمليات السياسية وروابطها المختلفة، والاقتصاد السياسي الدولي وتأثيره على العلاقات الدولية ومن هنا فان الاقتصاد السياسي الدولي يعرف كونه أحد مجالات العلوم الاجتماعية التي تقوم بدراسة التأثير المتبادل والتفاعل ما بين الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي. مازالت نشأة هذا العلم وقواعده أحد محل جدل بين العلماء. على الرغم من الاختلاف في الآراء، إلا أن هناك إجماع على أن هناك ثلاث أيديولوجيات أساسية وهي القومية، الليبرالية والماركسية والتي ساهمت في تطور هذا المجال. لم يقف تطور المجال على تلك الأيديولوجيات فحسب، بل تطورت نظيرات حديثة خلال السنوات الأخيرة منها نظرية الاقتصاد المزدوج ونظرية النظام العالمي الجديد. لا يعتمد الاقتصاد السياسي الدولي على

علمي الاقتصاد والسياسة فقط بل يشمل أيضاً التاريخ والقانون وعلم الاجتماع. ويمكننا تقسيم الاقتصاد السياسي الدولي إلى أربعة فروع أساسية وهي :

نظام التجارة الدولية .

نظام النقد الدولي .

الشركات المتعددة الجنسية .

التنمية الاقتصادية .

ظهور علم الاقتصاد السياسي الدولي.

عقب إنهيار اتفاقية بريتون وودز النقدية إلى جانب أزمة حظر النفط في سبعينات القرن الماضي وتحديداً في عام 1973، تبلور علم الاقتصاد السياسي الدولي وتحول إلى علم مستقل. قبل ذلك الحين، كان يتم التعامل مع علمي الاقتصاد والسياسة كعلمين منفصلين، حيث اعتمد الأول على القانون والتاريخ بينما بدا الأخر علم غير واقعي. وقد جاء الاقتصاد السياسي الدولي لملئ تلك الثغرة مؤلفاً ما بين التحليل السياسي والاقتصادي بهدف معالجة الإشكالات الإجتماعية في سياق العولمة.

منذ أكثر من قرن ونصف، اهتم الاقتصاد السياسي الدولي بثلاث أيديولوجيات أساسية وهي الماركسية، الليبرالية والقومية. كان لكل منهما نظرة مختلفة للاقتصاد العالمي وتقوم بمعالجة مواضيع محدد منها التجارة وتوزيع الثروات، وأيضاً تأثير السياسة على المنافسة والعلاقات الدولية. بينما يبقى هناك اختلافات أساسية تتعلق بدور السوق والدولة في تدبير المجتمع على المستوى المحلي والدولي.

أيديولوجيات الاقتصاد السياسي

أولا : المنظور الليبرالي:

لقد اتخذت الليبرالية أشكالا متعددة (الكلاسيكية، الكلاسيكية الجديدة، كينزية، نقدية). من الناحية السياسية تختلف تلك النظم ما بين عدم تدخل الدولة لصالح المساواة الاجتماعية وبين تلك التي تشدد على الحرية كحق مطلق للأفراد. ولكن على الجانب الاقتصادي، فإنها تجتمع على احترام آلية السوق في إدارة شؤونه، وأن ذلك هو الحل الأسلم لتحقيق الرفاه الاقتصادي . فتوازن قوى العرض والطلب الذي يحدده الأفراد في السوق يضمن فوائد لجميع هؤلاء الأفراد؛ لذا فإن تلك النظرية تفترض الرشد المطلق في الأفراد، وشفافية كاملة في المعلومات المتداولة في السوق، وعدم وجود أي عوامل تؤثر على اختياراتهم؛ لذا فلا حاجة لتدخل الدولة إلا في حالة فشل السوق في تحقيق الخير العام لأنهم يحققون رفاهيتهم بقدر عملهم ومبادلاتهم في السوق؛ لذا فإن الاقتصاد، من منظور ليبرالي، يزيد التفاعلات بشكل عادل بين الدول مما يزيد مساحة التعاون والاتجاه نحو السلام.

ثانيا: المنظور القومي

كذلك اتخذ ذلك المنظور أشكالا متعددة فتقلب بين (المركنتيلية، الاقتصاد الموجه، الحمائية، المدرسة التاريخية الألمانية، وأخيرا الحمائية الجديدة). وعلى اختلاف تلك المدارس إلا أن الركن الأساسي الذي تبني عليه مبادئها هو أن للدولة اليد العليا في تنظيم أمنها وبخاصة الاقتصادي والعسكري للحفاظ على مصالحها؛ لذا فالصراع على الموارد وبخاصة الاقتصادية سمة هامة في النظام الدولي بين الدول المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية)

للاستحواذ على تلك الموارد لتعزيز قوة دولهم, وبذلك يركز المنظور القومي على الكسب النسبي لكل طرف حسب قوته وليس الكسب المتبادل, ومن ثم يكون التبادل أو التجارة الدولية مدخلا للنزاعات وليس مدخلا للتعاون كما يرى الليبراليون.

ثالثا: المنظور الماركسي

وعلى اختلاف المدارس والمفكرين الماركسيين إلا أنهم أجمعوا على أن التغير التاريخي وتطور التاريخ مبني على الصراع الطبقي بين الطبقة المتحكمة في الموارد والتي توجه سياسات الدولة لصالحها في مقابل طبقة تابعه منفذة لتلك السياسات، وأن غايتهم تتحقق في مجتمع اشتراكي في توزيعاته الاقتصادية والاجتماعية، عبر دولة تحافظ على ذلك التوازن؛ لذا فإن الماركسيين يعارضون الرأسمالية باعتبارها تهدف إلى تكديس رؤوس الأموال على حساب الطبقات الأضعف والدول الأضعف مما يولد شعورا باللامساواة يولد الصراعات.

نقد الأيدولوجيات الثلاثة

– المنظور الليبرالي:

افتراضه عقلانية الفاعلين الاقتصاديين ووجود سوق منافسة كاملة، وتركيزه على علم الاقتصاد بمفرده كأداة لفهم المجتمع، اعتقاد خاطئ ولا يبني علم اقتصاد سياسي قوي. وكذلك تعامله مع المجتمع كسوق، وليس أي سوق، بل سوق منافسة كاملة، أي يبني افتراضاته على عقلانية الأفراد وعدم وجود حدود سياسية بين الأفراد وعدم تأثير البنى الاجتماعية والثقافية على اختيارات الأفراد، وكذلك عدم اهتمامه بتوزيع الثروات في المجتمعات، كلها أمور تنتقص من تكامل ذلك المنظور.

– المنظور القومي:

اعتقاده بأن العلاقات الدولية هي مباراة صفرية، أي ما هو ربح لدولة خسارة للأخرى، يغلق الباب أمام أي نوع من أنواع التعاون. وكذلك تقليله من أهمية السوق في مقابل الدولة، حيث أن زيادة حمائية الدولة قد يؤدي إلى إعاقة اقتصادية. وكذلك قد يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال في يد الطبقات المهيمنة على الدولة دون غيرها.

– المنظور الماركسي:

يتميز الاتجاه الماركسي بأنه لا يتجاهل توزيع الثروات مثل الاتجاه الليبرالي، ولا يركز على توزيع الثروات على المستوى الدولي فقط كالقوميين، إلا أن خطأهم الأساسي في كونهم يعزون كل الصراعات السياسية إلى أسباب اقتصادية كالحاجة للتوسع لتحقيق تراكم وتوسيع لرأس المال، وهذا صحيح جزئيا، ولكنه ليس السبب الأوحد، فهنالك أسباب أخرى سياسية أو دينية أو عرقية تؤجج الصراعات بالإضافة للعامل الاقتصادي.

ونتج عن تلك المنظورات الثلاثة، ثلاث نظريات جديدة تدور في فلك تلك الأيدولوجيات، هي: نظرية "الاقتصاد المزدوج" المستقاة من المنظور الليبرالي التي ترى أن نشأة السوق هي نتيجة للرغبة العالمية في تحقيق أعلى قدر من الثروة؛ ونظرية "الاستقرار المهيمن" المستقاة من المنظور الواقعي القومي التي تفسر حركة السوق على أساس تابعيتها للقوى الليبرالية المسيطرة أو وفقا لمصالح تلك القوى؛ ونظرية "النظام العالمى الحديث" المستقاة من الماركسية، وتعتبر السوق أداة استغلال اقتصادي من الدول المتقدمة للدول الأقل نموا.

وتلك الأيدولوجيات هي الحاكمة بشكل أساسي لعلم الاقتصاد السياسي سواء في مجال النظم المقارنة أو العلاقات الدولية؛ ومنها نبع بشكل متميز الدراسات الخاصة بالتنمية والتحديث التي استخدمت مدخل الاقتصاد السياسي بشكل أساسي في تفسيراتها.

المحاضرة 02.

ثانيا : الصور المعاصرة للعلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقات الاقتصادية الوطنية ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاريCode de Commerce ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام ، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محظ

2. العلاقات الاقتصادية الدولية : وهو نمط ثان من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية ويشجع

التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية.

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي إستثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشبعة، ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو إتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلتزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية.

. وسائل تمييز العلاقتين.

من البديهي وجود قواعد قانونية لتمييز العلاقة الاقتصادية الوطنية عن العلاقة الاقتصادية الدولية وذلك من عدة زوايا:

أ . مميزات العلاقة الاقتصادية الوطنية:

إن أهم ما يميز العلاقة الاقتصادية الوطنية عن العلاقة الاقتصادية الدولية أن هذا النوع من العلاقة لا يخضع إلا للقانون التجاري في الدولة التي حصل فيها التعامل التجاري بحيث لا يكون لذلك القانون أي منافس له على مستوى التطبيق العملي داخل الدولة وبالتالي فهو ينفرد بتنظيم العلاقات الاقتصادية دون أي منازعة بحيث يكون الإختصاص القانوني معقود له وحده ، ويستتبع هذا أن القضاء الوطني يكون هو جهة

الإختصاص الوحيد لنظر المنازعات التي تنشأ عن هذا النمط من العلاقات الاقتصادية ، فلو تعاقد تاجر جزائري مثلا مع تاجر جزائري آخر في الجزائر على بضاعة موجودة بالجزائر فإن القانون التجاري الجزائري هو وحده الذي يحكم هذا النوع من العلاقة القانونية ، ولو وقع تنازع بين الطرفين في تلك العلاقة فإن القضاء الجزائري أيضا يكون هو جهة الإختصاص الوحيدة لنظر تلك المنازعة والفصل فيها بموجب أحكام القانون التجاري الوطني . وحتى ينعقد الإختصاص التشريعي للقانون الوطني وينفرد القضاء الوطني بنظر موضوع العلاقة القانونية لابد من التعرض قبل ذلك إلى عناصر هذه العلاقة القانونية التي تعتبر المتحكم الرئيسي في مدى خضوعها للقانون الوطني وولاية القضاء الوطني عليها فيشترط بالدرجة الأولى أن يكون أطراف العلاقة الاقتصادية من حاملي الجنسية الوطنية بكونهم مواطنين حسبما هو محدود بقانون الجنسية بالإضافة إلى نشوء العلاقة القانونية داخل إقليم الدولة ومنتجة لآثارها في نفس الدولة ، فإذا توافقت كل هذه العناصر أمكن القول ساعتها أن العلاقة الاقتصادية هي علاقة تجارية وطنية وبالتالي طبق عليها القانون التجاري الوطني ونظر القضاء الوطني المنازعات التي تنشأ عنها.

المحاضرة 03.

ب . مميزات العلاقة الاقتصادية الدولية:

في مقابل النوع الداخلي والوطني للعلاقة الاقتصادية فإن العلاقة الاقتصادية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الوطنية فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني ومن باب أولي فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لاتقع

بشكل آلي ضمن إختصاص القضاء الوطني ومدد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يحوي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاثة الآتية:

. على مستوى أطراف العلاقة القانونية:

فكلما تباينت جنسية هذه الأطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية ، ويتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين كما لو تعاقد جزائري مع فرنسي ، أو تعاقدت شركة جزائرية مع شركة فرنسية أو تعاقدت الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية ، فبظهور هذا العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية أصبح من الضروري تصنيف العلاقة الاقتصادية في إطار العلاقة الدولية وليس بالضرورة تكافؤ الأطراف الأجنبية من حيث عددها بل يكفي أن يكون أحدها في حالة التعدد لاينتمي إلى نفس المنظومة القانونية كما لو تعاقد عشر جزائريين مع شخص أجنبي فهذا يخرج العلاقة من إطار الوطنية إلى إطار الدولية . ويكون الإحتكام في تحديد جنسية الأشخاص إلى قانون الجنسية Code de la Nationalite ، وقد حدد قانون الجنسية الجزائرية الأشخاص الذين يعتبرون جزائريين أصلا في المواد 06 - 07 كما بين الأشخاص المكتسبين للجنسية الجزائرية في المواد 09 - 10 من ذات القانون. وفي هذا الصدد فقد يحمل شخصا ما عدة جنسيات بما يعرف قانونا بحالة تعدد الجنسية فيثار السؤال عن كيفية تحديد جنسيته والحقيقة أن هذه الحالة قد عالجها القانون المدني الجزائري في المادة 22 منه بإعتبار أن الشخص يعتبر جزائريا إذا كان يحمل الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات المتعددة مهما كانت درجة ورتبة الجنسية الجزائرية أي كونها أصلية أو مكتسبة وكونها الجنسية الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فالعبرة يكونه يحمل

الجنسية الجزائرية من بين الجنسيات العديدة التي يحملها ، أما إذا لم تكن الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات فإننا نراعي الجنسية الحقيقية لذلك الشخص من بين الجنسيات العديدة التي يحملها وهي عادة ما تتحدد بحسب الإرتباط الفعلي لذلك الشخص بإحدى الدول التي يحمل جنسيتها . وفي مقابل حالة تعدد الجنسية فقد يتصادف . ولو أن ذلك نادر. التعامل مع شخص لا يحمل أية جنسية أي منعدم الجنسية يعتبر شخصا أجنبيا ولكنه لا يخرج العلاقة القانونية إلى دائرة العلاقة الدولية نظرا لعدم إنتمائه إلى أي دولة.

وخلاصة ما تقدم أن العلاقة الاقتصادية الدولية تتحقق من خلال وجود عنصرا أجنبي على مستوى العلاقة الاقتصادية ، بحيث يظفى ذلك طبيعة متميزة على العلاقة القانونية فينقلها من حيز العلاقة الوطنية إلى حيز العلاقة الاقتصادية الدولية

. على مستوى سبب العلاقة القانونية:

قد لا يبرز العنصر الأجنبي على مستوى أطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها ويتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي لتفنذ في ضوء تشريع آخر كما لو تعاقد تاجران جزائريان في تونس لتنفيذ عقدهما في الجزائر فإن سبب العلاقة القانونية قد نشأ شابه عنصر الأجنبية من هذا الجانب مما يخرجه من إطار العلاقة الاقتصادية الوطنية إلى مصاف العلاقة الاقتصادية الدولية ، فكلما نشأ السبب في الخارج إلا ونقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية الصرفة إلى نطاق الدولية

.على مستوى محل العلاقة القانونية:

ومحل العلاقة يتحدد بموضوعها أو الغاية منها ومكان تواجد المتعاقد عليه ، فبتواجده داخل أي دولة أجنبية فإن ذلك يخرج العلاقة إلى دائرة الدولية كما لو تعاقد جزائريان على سلعة تجارية موجودة خارج حدود الدولة الجزائرية فإن هذا يظفي صفة الدولية على هذه العلاقة القانونية.

ولا يشترط توافر هذه العناصر مجتمعة لاعتبار العلاقة الاقتصادية دولية ولكن يكفي توافر أحدها فقط حتى تصبح العلاقة الاقتصادية دولية في معزل عن ولاية كل من التشريع والقضاء الوطنيين وبالتالي فهي تخضع لنظام تشريعي وقضائي متميز عن العلاقة الاقتصادية الوطنية

من كل ما سبق نخلص إلى أن العلاقة الاقتصادية الدولية هي صورة متميزة عن العلاقة الاقتصادية الوطنية ومرد التمييز أن هذا النوع من العلاقات يتميز بخصائص وميزات لاتتوافر في العلاقة الاقتصادية الوطنية ومن تم فإن النظام القانوني الذي ينظم كلتا العلاقتين ليس واحدا كما أن المنازعات المثارة بشأنهما لايخضع بالضرورة إلى نفس الميكانيزمات القانونية كله مما يجعل العلاقة الاقتصادية الدولية أكثر تحررا من قيود المنظومة التشريعية الوطنية ويرقى بها إلى مصاف العلاقات الدولية من حيث إنشائها الآثار المترتبة عليها ووسائل حل التنازع فيما تنشأ عنها من منازعات وخلافات بين أطرافها

.ثانيا : عوامل نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

نتناول في هذا المضمار العوامل التي أدت وبشكل مباشر إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية كعوامل إنشائية وتشجيعية ثم نتناول كيفية تطور العلاقات الاقتصادية الدولية

بعدما شقت أفقا واسعا في مجال التبادل التجاري فيما بين شعوب ودول العالم المختلفة

1.. عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية.

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية جد عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

أ . نشوء دول ذات سيادة:

حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية ، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع ، بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس.

وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة ، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي.

ولكنه ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها إتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه مايكون بعملية التصدير والإستراد المعروفة حاليا ، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ ، وهو ما كان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية والرومانية القديمة بل وفي كل

المدن الساحلية القديمة حيث ظهرت عدة محاولات لخلق علاقات تجارية مستقرة قصد سد الحاجيات الإقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البر أو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية وهو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الاقتصادية البرية سواء بين الأقاليم العربية المختلفة وبينها والحضارات المجاورة لها.

وبالتأكيد فإن العلاقات الاقتصادية القديمة ورغم بساطتها ومحدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لايقيده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين

ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من إلتزامات اتجاه مواطنيها فقد لاحظنا سعي الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى للأسف إلى لجوء بعض الدول لإستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الإقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم ولعل النموذج الواضح على ذلك إستعمار فرنسا للجزائر قصد نهب خيراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية .ومع استقلال الدول عن الهيمنة الإستعمارية لم يعد هناك بد من إيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الإقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ إستقلالية الدول

وسواسيتها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي.

فبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

***. مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها.**

إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارت المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والإقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق استحداث نظامها السياسي كما وقع مثلا في دولة ليبيا التي ابتكرت نظام الجماهيريات بواسطة ميكانيزمات سياسية تضمنتها أحكام الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية إذ بموجبه أنشئت اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية والمؤتمر الشعبي العام وبموجب هذه الوسائل إبتكرت طريقة تسيير الدولة وليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساواه ومهما كان حجمها وكثافة سكانها وتطور صناعتها وأسلحتها.

كما أن للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في تسيطر نظامها الإقتصادي بما يخدم تطلعاتها الإقتصادية حتى ولو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف ويتتبع ذلك أن للدولة حق تحديد تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لإقتصادها الوطني ، بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في

مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية كما حدث تاريخيا في جمهورية الإتحاد السوفياتي وقد حدت الجزائر حدوها باحتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية . دون معقب من غيرها من الدول ، حول نمطها الإقتصادي وأيديولوجياتها التي ترى أنها تخدم مصالح شعبها وتنمية إقتصادها.

ومما سبق نستنتج بأن للدولة الحرية التامة في معاملاتها الاقتصادية في التصدير والإستيراد ولتوسيع نطاق الإستثمار أو التضييق منه كما أن لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية إلى إقليمها بما يخدم أهدافها الإقتصادية ، ولها الحق التام في إبرام المعاهدات الاقتصادية أو الإنضمام لمعاهدات إقتصادية قائمة مما يجعلنا في النهاية نقول بأن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الاقتصادية الدولية إستنادا إلى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها ودواليب إقتصادها تحقيقا لأهدافها في التنمية والإنتعاش الإقتصادي.

***. مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها.**

إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة وحريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت . وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات ، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية التدخل في الشئون الخاصة بدولة عضو وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية ونظام التسيير والمعاملات الاقتصادية الدولية فليس لدولة أو منظمة

أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها ، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.

***. مبدأ مساواة الدول.**

إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام ، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما ستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الإمتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة ، فليس للولايات المتحدة الأمريكية مثلا إذا ما تعاملت مع دولة صغرى أن تفرض عليها وضعا امتيازيا لا يقابله حق مماثل في العلاقة التعاقدية ولذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها وعقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدء التعاقد بل إن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح.

مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية إستنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبتها السياسية ولكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية.

***. مبدأ حصانة الدول.**

إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية ومن المعلوم أن للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية

لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ إنعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعى ومنذ سنة 1926 وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الإتحاد السوفياتي عقب إحتكارها التجارة الخارجية مما أدى إلى بروز عدة معايير يتم بموجبها نظرا لمنازعات بشكل إستثنائي من القواعد العامة وذلك في المجالات التي تمارس فيها الدولة نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد العاديين فتعامل حينئذن معاملتهم في التقاضي.

ومن مجموع هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر والتي وإن كانت تبدو وكأنها قيودا على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسخ العلاقات الاقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الإقتصادية الثنائية أو الجماعية التي قد تقوم بين هذه الأشخاص الإعتبارية.

المحاضرة 04.

ب . نشوء المنظمات الدولية والإقليمية.

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها

منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والإقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها.

فمن الملاحظ مثلا بأن هيئة الأمم المتحدة تحوي في تركيبة أجهزتها هيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية وهيئة الطيران المدني وهيئة الإستثمار الدولية والهيئة الدولية للتجارة . كما أن جامعة الدول العربية قد توصلت إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي التي تم بموجبها إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة.

ولعل الفضل في إيجاد التقارب الإقتصادي والإنتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية ، ولذلك فإننا سنتناول بإيجاز نمودجين من ثمرة هذا التقارب الدولي هما : الهيئة الدولية للتجارة من هيئة الأمم المتحدة والسوق العربية المشتركة من جامعة الدول العربية.

الهيئة الدولية للتجارة. **Organisation International du Commerce (O.I.C)**

تم انشاء هذه الهيئة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بها فإن عاصمة كوبا في 24/03/1948 وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وترقية التبادل التجاري وإزالة القيود المصطنعة أمام التجارة الدولية فتناول كل مامن شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التعامل التجاري الدولي بما في ذلك تنظيم الحصص الاقتصادية وترقية التصدير وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل النقل التجارة الدولية بكافة الوسائل المتاحة وتشجيع الإستثمار وضمان تدفق الأموال مع وضع ميكانزمات قانونية كل المنازعات المثارة في شأن التبادل التجاري الدولي.

ويمثل هذه الهيئة مجلس تنفيذي يتكون من 18 عضوا يتم إنتخابهم من طرف المؤتمر الذي يحوي جميع الأعضاء على قدم المساواة ويعقد إجتماعه مرة كل سنة ، ومما ساعد هذه الهيئة على القيام بمهامها سبقها بمعاهدة التعريفة الجمركية المبرمة سنة 1947 والتي كان لها الفضل الأكبر في تدفق حركة التجارة بنسبة % 80 بين الدول المنسبة لها.

. السوق العربية المشتركة.

تعتبر السوق العربية المشتركة ثمرة مباشرة لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي المتفق عليه من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بتاريخ 13/04/1950 والتي سعت من خلالها دول الجامعة العربية إلى تعزيز قدراتها الدفاعية وتنسيق جهودها في المجال العسكري ومن جهة أخرى تحقيق التعاون الإقتصادي من خلال التهوض باقتصادها المتخلف من خلال استثمار طاقاتها وامكانياتها الإقتصادية المتنوعة وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها تشجيعا للتهوض الإقتصادي الشامل في كل دولة على حده . وحتى تحقق جامعة الدول العربية هذا الهدف فقد أوكلت هذه المهمة إلى المجلس الإقتصادي الذي يتشكل من وزراء افقتصاد في الدول الأعضاء إلى أن أضحى هذا المجلس هيئة مستقلة يجوز معه للدول العربية الإنضمام له دون اشتراط إنضمامها إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي ، بل إنه يجوز للدول العربية الإستفادة من خدمات هذا المجلس دون اشتراط عضويتها في جامعة الدول العربية وقد عززت جامعة الدول العربية التبادل التجاري بينها بعدة اتفاقيات منها اتفاقية 07/09/1953 الخاصة بتنظيم تجارة العبور . الترانزيت . واتفاقية 1953 بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الاقتصادية وانتقال رؤوس الأموال التي عدلت في 03/06/1957 بحيث أصبحت تدمي

بشكل أساسي إلى إقامة وحدة إقتصادية تدريجية بين الدول العربية قصد من خلالها تحقيق عدة أهداف أهمها:

. تحقيق حرية انتقال الأشخاص بين الدول العربية وحرية تنقل رؤوس الأموال.

. تحقيق الحرية النسبية في تبادل البضائع والمنتجات الوطنية التي تم إنتاجها في الدول العربية.

. التمكين من حق الإقامة ومزاولة النشاط الإقتصادي داخل الدول العربية من طرف أبناء الدول العربية

. حرية نقل البضائع والعبور بها من دولة عربية لأخرى واستعمال وسائل النقل المتاحة برا ، بحرا جوا.

. تمكين المواطنين العرب من حق التملك والإيصاد والإرث.

وحتى تتحقق هذه الأهداف بشكل حقيقي فقد تم افتفاق على انشاء سوق عربية مشتركة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بموجب اتفاقية 13/08/1964 وذلك لتحقيق أربعة أهداف هي:

. تحقيق الوحدة التدريجية بين الدول العربية من خلال التكامل الإقتصادي.

. توحيد التعرفة الجمركية والتشريعات الجمركية المطبقة في كل دولة عربية.

. توحيد سياسة الإستيراد والتصدير لخلق قوة إقتصادية وتجارية عربية موحدة.

. توحيد أنظمة النقل والعبور بين جميع دول جامعة الدول العربية.

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف كانت ترمي إلى إيجاد تقارب إقتصادي بين الدول العربية يكون سببا في إزالة الفوارق الإقتصادية تمهيدا للوحدة بينها وهو مالم يتحقق إلى

غاية هذه الساعة بل أن السوق العربية المشتركة نفسها قد أصابها الشلل والإنتكاش ولم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة بفعل التباين والإختلاف القائم بين الدول العربية . ومما سبق نستنتج دور المنظمات الدولية والإقليمية في تقريب وجهات نظر الدول المختلفة التي سعت في شكل تكتلات صغرى وكبرى إلى تشجيع التبادل التجاري من خلال العلاقات الاقتصادية فيما بينها خدمة لأهدافها الإقتصادية . ومهما كانت المآخذ التي قد تسجل على هذه المبادرات إلا أنها وبحق قد حققت نوعا من الوعي لدى دول العالم في ضرورة إيجاد ميكانيزمات قانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية.

2. العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إن كل ماسبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وإلى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي:

أ . الإنفتاح والتعاون الإقتصادي بين الدول:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية . فمن حيث الإنفتاح الإقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال إستعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل إستثمارات إقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بيننا بأن الدولة تتمتع إيزاء ذلك بكل الحرية والإستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس

، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الإقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لإستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الإستقرار الإقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الإقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والإستثمار الدولي.

أما من حيث التعاون الإقتصادي وعادة ما يتم لأسباب إستيراتيجية سياسية أو إقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الإقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلة إلى تحقيق إنتعاش إقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة . ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي ، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب . تطور وسائل النقل.

إن المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور بإتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات

هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة ، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف.

وعليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيدا عن التلف والضياع والمخاطر

ج . نشوء الأحلاف الإقتصادية.

إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية وهي قد لاتسمى أحلافا ولكنها تكتلات إقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة شكل إنفرادي أو جماعي وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالإنضمام إليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها . ومن المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفرذة وكأنها أمام إستعمار إقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الإقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول

إتحاد المغرب العربي (الجزائر. تونس . ليبيا . موريطانيا . المغرب) .فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا إتجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية.

المحاضرة 05.

ثالثا :. مجالات العلاقات الاقتصادية.

إن مجالات الدولية العلاقات الاقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر مايلبي حاجة المتعاقدين الدوليين ، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والإستراد اللتين ظهرتا لنشاط تجاري مستقل قد تقوم بها جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي إلى تحقيق الربح الجاري وبذلك نشأت مكاتب التصدير والإستراد وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ العقدين المتعاقدين وهذا ماقد يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية.

1. العقـود البيـوع الدوليـة:

هذا النوع من العقود يبرز كلما وجد في العلاقة القانونية عنصر أجنبي من خلال أطراف العلاقة أو محلها أو سببها وبموجبه تتحدد المراكز القانونية للمتعاقدين ويصنف العقد التجاري الدولي ضمن العقود الملزمة للجانبين بحيث يقع العبء على كلا طرفي العلاقة القانونية في تحقيق ما إتفق عليه في عملية البيع بحيث يسبقه عملية التفاوض على محل البيع وتحديد نوعه وكمية ودراسة سعره ثم تحديده بشكل تفاوض بين

الطرفين يتوج ذلك باقتران الإجاب والقبول بين طرفي عملية البيع التجاري الدولي ثم تحرر بنوذ التعاقد في عقد رضائي وفق الأشكال النموذجية المعروفة في هذا المجال ، كما أن للأطراف إبتكار نموذج خاص بهما جميع الشروط القانونية الواجب توافرها في العقود إعمالا لمبدسلطان إرادتهما التعاقدية ، كما أنه يجوز أن يلجأ إلى قانون محل إبرام العقد لاستقاء الشكل القانوني الذي تصب إرادة المتعاقدين.

ومحل عقد البيع الدولي لا يختلف عن محل العقد الداخل بحيث يتضمن تقديم المتفق عليه من البائع إلى المشتري حسب المواصفات المتفق عليها فقد يشمل بيع الأدوية أو مواد غذائية أو كهرومنزلية أو غيرذلك من المواد المعروضة للبيع ويتم التركيز فيها بستمرار على المواصفات الطبيعية أو التقنية المتفق عليها ضمن بنود التعاقد فإن لم يتم بتحديد هذه المواصفات بدقة وقع الإعتداء بالنوع والكمية أو العدد المتفق عليه كشراء مثلا قمحا أو قهوة أو موزا فإن لم تحدد المواصفات الدقيقة لهذه المنتجات اكتفى بنوعها المقبول عادة في التعاقد دون إشتراط مواصفات لم ينص عليها صراحة في بنود العقد ، ولذلك فإنه يجب التركيز على هذه المواصفات الدقيقة والتقنية ضمن هذا النوع من العقود وإلا فإنهيعقد بالمواصفات العامة والعادية وفقا للعرف التجاري السائد.

المحاضرة 06.

ثالثا : الحكامة الاقتصادية على المستوى الدولي.

أصبحت الحكامة ضرورة ملة تفرض نفسها على مختلف الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وبشكل خاص دول العالم الثالث نظرا للأوضاع المزرية التي تعيشها هذه البلدان التي تعيشها هذه البلدان على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الحقوقي،وتفشي مجموعة من الأزمات المتمثلة في انتشار الفساد بمختلف أشكاله داخل الدول الثالثية

1: الظروف الدولية المنتجة للحكامة.

تتمركز العوامل المولدة للحكامة عل المستوى الدولي في مجموعة من النقاط، تتجسد أولها في العولمة التي تعني التوجه نحو ازدياد الاندماج العالمي المتبادل وأن لها أوجه متعددة الأبعاد منها الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية والثقافية. وتوصف العولمة بأنها تعني تدفق سريع غير مسبوق، في البضائع والخدمات ورؤوس الاموال الخاصة، وكذلك التدفق في الأفكار والنزاعات، وظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة. يمكن التأكيد بأن التوجه نحو العولمة من الأهمية بمكان فمن الواضح لدينا في مجال نمو المجموعات الإقليمية، وفي قوة المؤسسات عبر الدولية مثل منظمة التجارة الدولية المؤسسات عبر الدولية التي انتشرت خلال العقد الأخير من القرن الماضي تأكد بأن العولمة سيكون آثار ومضامين عديدة على الحكامة على المستويين الوطني والدولي.

ومن الآثار المشاهدة الآن يمكن أن نلاحظ زيارة عزلة وتدني مستوى معيشة تجمعات سكانية معينة. كذلك فإن اللذين ليس لديهم قدرة على إدخال تكنولوجية المعلومات

واستخدامها سيعانون من خطورة البقاء على مستويات متدنية[1]، يضاف إلى ذلك بأن استقلالية الدولة في اضمحلال حيث نجد المؤسسات عبر الدولية تعمل وبشكل متزايد على بحث اهتمامات الوطنية، ومع الصحافة وفقا للقوانين الدولية. أما الأثر الثالث الواضح فهو زيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية مثل الجرائم والإرهاب، والمخدرات والأمراض المعدية وهجرة الأيدي العاملة.

إن تلك الآثار تؤكد بأن الحكامة لن تكون كنظام مغلق يترك لمتخذي القرارات التقليديين. لذا فإن دور الدولة لا بد له من العمل على إيجادا لتوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة وكذلك تزويد البيئة المحلية بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وبشكل خاص للفئات الأكثر عرضة للحرمان.

فالعولمة تضع الحكومات تحت التحدي الكبير الذي يقود إلى تحسين أداء الدولة لمزيد من السياسات الاقتصادية التي تتجاوب مع الاهتمامات الواسعة، وبشكل خاص العدالة. وعلى أية حال، فمع زيادة النمو الاقتصاد العالمي، فإنا لعولمة تضع أيضا متطلبات جديدة على الدول، لبناء هياكل ومعايير الحكامة الدولية لتتعامل مع التحديات العامة سواء كانت تتعلق بالمجتمع الدولي، البيئة، الجريمة،المخدرات، وأداء مؤسسات عبر القارات أو هجرة الأيدي العاملة. لذا التحديات لتحسين الحكامة تكمن ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي أيضا.

إن تحديات العولمة يجب أن يتم إدارتها ضمن نطاق الحكامة الجيدة، و لمواجهة تلك التحديات فعلى الحكومة أن تأخذ منهاجا شموليا الالتزامات الأمة و نقاط القوة ونقاط الضعف في المجتمع لتضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة تلك التحديات، مثلما على أن

مجالس الوزراء في الحكومات أن تطلع و تعي جيدا القضايا الدولية والتطورات التي تؤثر على المجتمع. وأن المؤسسات والدوائر الحكومية ذات العلاقة عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة لدراسة تلك التطورات والقضايا و تضعها تحت تصرف الحكومات في الأوقات المناسبة. هذا التحدي يفرض على الجامعات ومراكز البحث الرسمية وغير الرسمية الدراسة والتحليل للتحديات العالمية و بلورتها بشكل عملي يمكن للحكومات أن تتبنى المناسب منها في المجتمعات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

إن العولمة ليس خيارا بل هي واقع موضوعي و سيرورة جارية تكاد شاملة و بكل الأحوال فما من دولة اليوم تستطيع أن تنأى عن إعادة النظر بشكل ارتباطها بالاقتصاد العالمي. و عندما يتعلق الأمر ببلد كسورية نجد أن الدول التي تحيط بها من الدول الثالثية و الدول الأخرى تقوم جميعا بمراجعة سياساتها لإعادة تحديد مواقعها في الاقتصاد العالمي و تطوير نمط تخصصها الدولة.

بالإضافة إلى العولمة التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي فرضت على بلدان العالم الأخذ بنظام الحكامة بمختلف أشكالها و أبعادها، هناك عوامل أخرى ذات بعد دولي ساهمت بهذا المفهوم، و تتجسد في تحرير التجارة العالمية وتحرير رأس المال عالميا.

ففيما يتعلق بتحرير التجارة العالمية المرتبطة بإقامة منظمة التجارة العالمية و ترتكز الحكامة ببعدها التجاري على استكمال تحرير التجارة العالمية التي بدأت و حققت تقدما كبيرا في المرحلة الماضية و تحديدا في ظلال اتفاقية العامة للتجارة و التعريفات GATT التي سادت طيلة النصف الثاني منالقرن العشرين و انتهت هذه الاتفاقية بعقد مفاوضات جولة الأوروغواي خلال السنتين1993-1994 التي تمخض عنها تأسيس مرحلة جديدة من

التحرير التجاري الشامل و منظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بالمغرب سنة 1995.

لكن تحرير التجارة تأكد في الواقع الحي و على الصعيد العالمي حجة الأقوياء وقانونه حيث برز التناقض في مواقف الولايات المتحدة،والاتحاد الأوربي واليابان بشأن تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والمواد الأولية غير الزراعية وتحرير تجارة الخدمات. كذلك التناقض بين خطاب التحرير التجاري.(الليبرالي و القائم على أعجوبة السوق أي الأسواق التجارية المفتوحة) لدى هذه الدول المهيمنة اقتصاديا ومواقفها الفعلية على امتداد السنوات الخمس عشرة الماضية من مسألة تحرير تجارة المواد الزراعية و السلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتمسك حكوماتها و قياداتها بدعمها المتواصل للمزارعين المحليين وتحميل تكلفته للمزارعين والمستهلكين في البلدان النامية الأمر الذي يعكس جانبا هاما من نزاع المصالح بين الدول المتطورة فيما بينها وكذلك الدول النامية، وهو ما يفرض اللجوء إلى بعض الوسائل والأنظمة لحماية اقتصادنا من بطش الدول المتقدة (المتوحشة)، و على رأسها الحكامة التي تعتبر ليوم وسيلة فعالة للخروج بالاقتصاديات العالمية من دوامة المشاكل التي تعرفها، خاصة مع تعذر تحرير التجارة العالمية تحريرا كاملا أولا في البلدان الصناعية تطورا وأشدها مجاهرة بالليبرالية الاقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي، واليابان، و ثانيا لدى الدول حديثة التصنيع حيث تتناسب مقاومة التحرير التجاري تناسبا طرديا مع التفوق التكنولوجي و الصناعي والقوة الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن تحرير التجارة الكامل شرعة الأقوياء و سعارهم

للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية و استقرار مجتمعاتهم ولاسيما قطاعاتها التقليدية والهامشية.

أما فيما يخص تحرير الرأسمال العالمي، فنجد حركة رؤوس الأموال قد اتسعت عالميا على نحو لم يسبق له مثيل و أن أدوات نقدية ومالية جديدة قد ابتكرت و يتم التوسع في استخدامها بصورة متسارعة على الصعيد العالمي. لكن فقدانا لرقابة الديمقراطية على حركة الرأساميل و اصطناع أدوات الإقراض الجديدة القائمة على المضاربة و عولمة أسواق الأسهم و السندات و اشتداد المضاربة وزيادة الفجوة بين أسعارها و أسعار الاقتصاد الموازية الحقيقة وتضاعف أخطار الانهيار في هذه الأسواق المالية إضافة إلى أزماتها الدولية الحادة(كأزمة قطاع التكنولوجيا بما فيها المعلومات وصناعة الحاسوب وصناعة البرامج وخدمات الإنترنيت وانهيار ا؟لأسهم في هذه القطاع الطليعي في اقتصاد العولمة الواعد الجديد) تعكس مظاهر بارزة من الفوضى التي تتصف بها هذه العملية مهددة اقتصاديات الدول ومصالح الشعوب.

المحاضرة 07

:القضايا الاقتصادية المعاصرة.

- **الأزمة الاقتصادية العالمية :**

يختلف مفهوم الأزمة عن المفاهيم الأخرى، لذا يجب إلقاء الضوء على هذه المفاهيم لكي يسهل علينا التمييز بينها وبين المصطلحات الأخرى، ومن ثم التعرف على مفهوم الأزمة على الوجه الصحيح، وذلك فيما يلي:

.1الحادث: يعبر الحادث عن شيء (أمر) فجائي غير متوقع، ثم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه. ولا يكون له صفة الاستمرار أو الامتداد بعد حدوثه الفجائي العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ذاته، ولا تستمر خاصة إذا لم تكن هناك ظروف أخرى دافعة لهذا الاستمرار.

.2الواقعة: "هي شيء حدث وانقضى أمره، وهي خلل في مكوّن، أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر" ومثل ذلك حدوث خلل في أحد الصمامات أو المولدات في مفاعل نووي لم يترتب عليه حدوث تهديد لنظام المفاعل بأكمله، خاصة وقد تم إصلاح العطل.

.3مفهوم الصراع: حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب، ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.

.4مفهو الصدمة: تعني الصدمة شعوراً فجائياً حاداً نتيجة تحقق حادث غير متوقع الحدوث، أو مطلوب إحداثه أو سلم بحدوثه.. وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف.

أما مفهوم الأزمة:فإنها تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية" .

وعلى هذا فإن الأزمة إنما تعبر عن لحظة حرجة وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره. وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف، واختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعى أمامه الأحداث، ويلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد وما تتمخض عنه النتائج.

على أن الأزمة بهذا المفهوم تأخذ بُعدين أساسين هما:

.1بُعد الرعب والذعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية، الأمر الذي تختل وحدته بالكامل.

.2بُعد الزمن: وهو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع حازم وصائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته

فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، وأحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة. وعلى هذا فإنه وطبقاً لهذا المفهوم وانطلاقاً من البعد الأول وهو تهديد الكيان الإداري بأكمله والتأثير فيه يعتبر أمراً حيوياً، فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم

الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعدّ واقعة. وعلى الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث خللاً في الكيان الإداري بحيث يشل حركته ويجعله عاجزاً عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة- وغالباً ما يتجاوزه إلى حد بعيد- فإن ذلك هو الأزمة بعينها، فأزمة قطار الصعيد في مصر، الذي أطلقت عليه العامة "قطار الغلابة"، نسبة إلى أن عرباته كانت من الدرجة الثالثة التي اعتاد محدودوا الدخل على ركوبه، أثرت على صناعة عربات السكك الحديدية في مصر، وهددت الكيان الإداري المسؤول، بل أسقطت كلمته وحجبته عن الأضواء نظراً لوفاة آلاف الأشخاص تفحماً بفعل النيران، وأن الأثر تعدى الأشخاص كأفراد، بل شمل أسر بكاملها كانوا يستعدون لقضاء عيد الأضحى لدى ذويهم، وهذه الأزمة قد تركت انطباعاً وتساؤلات لدى شعب مصر بأكمله حول مدى أمان السفر بالقطارات مقارنة بالوسائل الأخرى وأثبت اهتمام الكيان الإداري المسؤول وخّلف مشكلات كثيرة منها كيفية التعرف على الضحايا وهم مشوهين فاقدي المعالم، وكيفية استخراج شهادات وفاة لهم وكيفية تدوين بياناتهم، ومدى التيقن من أن الأقرباء الغائبين كانوا ضمن الضحايا، بجانب استفسارات أخرى كبيرة، ودفع بوسائل الإعلام المحلية والعربية أن تلقي باللوم على الكيان الإداري كله لإهماله وتحميل المسؤولين للحكومة المصرية بأكملها.

ولك أن ترى كيف استنزفت هذه الأزمة الموارد المالية والمادية التي كانت مخصصة لخدمات أخرى تحولت إلى هذه الأزمة. وللأزمة بهذا المنطق خصائص أساسية هي:

.1المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها.

.2التعقد والتشابك، والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

.3تقصي المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار ووجود ما يشبه الضباب الكثيف الذي يحول دون رؤية أي الاتجاهات يسلك، وماذا يخفيه له هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في تحمل الكيان الإداري لها.

.4سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة والتي يتضمن جانب منها ما يلي:

أ - انهيار الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة وانهيار مصالحه ومكاسبه وحقوقه معها.

ب*- انهيار سمعة شعبية متخذ القرار داخل الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.

ج- اشتداد جهة المواجهة واتساعها ليشمل الصراع الأزموي عناصر ذات مصالح أخرى لم تكن تجرؤ على كشف الحقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.

د - الدخول في دائرة من المجاهيل التي يصعب التنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه.

يمر العالم هذه الأيام وخاصة أمريكا_بأزمة اقتصادية كبيرة أثّرت على الكثير من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم؛ مثل أسعار النفط، وأسعار السلع والخدمات، وأسعار العملة الرئيسة في العالم (الدولار) ،وجر ذلك تأثيرات أخرى في نواحي اقتصادية مرتبطة بهذه الأمور ؛ مثل قيمة المدخرات، وأسعار الأجور وأسعار العقارات، والتجارة العالمية والتبادل التجاري ... وغير ذلك من أمور.

وقبل التفصيل بذكر أسباب هذه الأزمة ونتائجها، لا بد أن نستعرض قليلا طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يشتهر بأنه نظام التقلّبات والأزمات، والسبب انه قائم على أساس غير سليم؛ سواء كان ذلك في ألأسس ، أو في الفروع الاقتصادية التي بنيت على هذه الأسس .

فأساس النظام الاقتصادي الغربي _ كما في النظم الرأسمالية الأخرى _ هي النظرة الفردية التي انبثقت من عقيدة الحل الوسط(فصل الدين عن الحياة)، وتدعو هذه النظرة الفردية إلى إعطاء الأشخاص (الأفراد) مطلق الحرية وذلك لإنصافهم من طغيان المجتمع، وهذه النظرة _كما نعلم _كانت عبارة عن ردة فعلٍ غريزيةٍ على مساوئ النظام الإقطاعي في العصور الوسطى(عصر الكنيسة) الذي أهمل الفرد، وأهمل حقوقه بشكل كبير.

فالنظرة الفردية في النظام الاقتصادي ، جعلت واضعي النظام الاقتصادي يعطون الفرد(مطلق الحرية في التملك ، وتنمية الملك، والتصرف والانتفاع بهذا الملك)، وهذه كانت الأسس التي قام عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام.

فجاءت الفروع الاقتصادية وبنيت على هذه النظرة الخاطئة، حيث اخذ الأفراد بإنشاء البنوك الربوية العملاقة انطلاقا من حرية التملك ، واخذوا كذلك بإنشاء الشركات الرأسمالية العملاقة ، ثم قامت هذه الشركات العملاقة والبنوك بالسيطرة على الأسواق والثروات ،وابتلاع الشركات الصغيرة التي تقف في طريقها؛ تماما كما يبتلع الحوت الأسماك الصغيرة، وذلك انطلاقا من حرية التصرف بالملك؛ عن طريق سياسة المضاربات والتحكمات الاقتصادية والاحتكارات ، وكذلك انطلاقا من حرية تنمية الملك بأي طريقة يشاء الرأسمالي .

لقد نتج عن هذا النظرة السقيمة في الأصول والفروع في النظام الاقتصادي ؛ نتج عنها كوارث اقتصادية وشرور مجتمعية في حياة الغرب ، ومن تلك الكوارث " الطبقية " ، حيث أصبح المجتمع الرأسمالي طبقتين ؛ الأولى رأسمالية تملك أكثر من 95% من ثروات البلاد ويملكها حوالي 2% من السكان ، وأخرى كادحة فقيرة تشكل 5% من ثروات البلاد ويملكها حوالي 98% من السكان

فكان الفقر نتيجةً طبيعية لسقم النظام الرأسمالي ولنشوء الطبقية ؛ حيث يشكل الفقراء في الدول الرأسمالية شريحةً عريضةً تصل في بلد مثل أمريكا إلى ما يقارب 12.3%في أغسطس 2007 ، أي حوالي 36.5 مليون شخص حسب مكتب الإحصاء الأمريكي وهناك ما يقارب 750 ألف مشرد يعيش في الشوارع والملاجئ .

ونتج عنه مآسٍ اقتصاديةٍ وذلك مثلما حصل سنة 1929 فيما سمي بالكساد الكبير ؛ حيث تحطمت اقتصاديات دول ،وزادت نسبة الفقراء ،واستنزفت مدخرات الناس ،وانشرت البطالة والفقر في معظم أوروبا وأمريكا ومعظم دول العالم.

ونتج عن هذه النظرة الاقتصادية بشكل عام الاستعمار والخراب والدمار للشعوب ؛ ولا نبالغ إن قلنا أن أساس النظرة الاستعمارية في الدول الرأسمالية هو اقتصادي بالدرجة الأولى (أي لنهب ثروات الشعوب)، وليس كما يدّعون ويكذبون؛ بأنه لنشر الديمقراطيات والحريات وتحرير الشعوب من الديكتاتوريات .

وإن أساس الحروب الطاحنة التي شهدتها أوروبا في حربين مدمرتين لم يفصل بينهما سوى 15 عاماً ؛ إن أساس هذه الحروب كان كذلك مدفوعاً بحبّ السيطرة المرتبطة

بالنظرة الاقتصادية ، وأن أساس الاستعمار العسكري والسياسيّ لشعوب الأرض في دول ما يسمى بالعالم الثالث هو اقتصادي كذلك.

لقد نتج عن هذا النظام الفاشل الفاسد ردّات فعل قويّة في أوروبا وأمريكا على السواء وقد تمثلت ردّات الفعل هذه باحتجاجات واسعة كانت تجوب شوارع المدن الأوروبية والأمريكية احتجاجاً على تآكل الأجور وانخفاضها ، وكثرة ساعات العمل من قبل الرأسماليين ، ونتج عن ردّات الفعل هذه نشوء نظام من الترقيعات ، ونتج أيضا تدخّلات من الدولة وذلك بتحديد ساعات العمل وإجبار أرباب الشركات بالالتزام بذلك ،وقد برزت هذه التدخلات من قبل الدولة بشكل واضح في أزمة الكساد الكبير سنة 1929؛ حيث وضع الرئيس روزفلت خطة (النيوديل) تخلّى فيها عن كثيرٍ من مبادئ آدم سميث الداعية إلى عدم تدخل الدولة في الحرية الاقتصادية.

بيد أن هذه الترقيعات والتدخلات لم تكن سوى حقن من المخدر ، وبعض المعالجات التجميلية للنظام ، ولم تعالج المشاكل الرئيسية في النظام الاقتصادي الرأسمالي مثل الطبقية والفقر وسياسات الاستعمار ...!!

وهناك " خصوصيّة " من هذه المفاسد والشرور تتمثل بالنظام الأمريكي حيث إن حجم الأزمات أكثر والشرور التي يجّرها على العالم أوسع واخطر.

إن حقيقة هذه الخصوصية الأمريكية المتعلقة بالشرور والمخاطر الاقتصادية العالمية آتية من أمور منها:-

1- طبيعة الشعب الأمريكي ؛ حيث يحب الشعب الأمريكي كثرة البذخ والإنفاق لدرجة أنه يستهلك كل إنتاجه- البالغ حوالي ربع إلى ثلث الإنتاج العالمي -، ويزيد على ذلك مثله ؛ أي

يزيد على استهلاك إنتاجه مِثلاً آخر ، يستورده من الدول الأخرى ، لدرجة أن الخبراء الاقتصاديين يقولون : أن الشعب الأمريكي يستهلك 2 وينتج 1 ؛ أي يستهلك ضعف ما ينتجه .

ويزيد هذا الشرّ شراً كثرة نفقات التسلح والحرب في أمريكا ، حيث أن نفقات وزارة الدفاع الأمريكي ما تقارب 480 مليار دولار سنويا.

فهذه الخصوصية دفعتها إلى الهيمنة الاقتصادية العالمية عن طريق النظام النقدي والمؤسسات الدولية النقدية ، والعولمة والاستعمار، لأن السبيل الوحيد أمام أمريكا لتجاوز هذه الأزمة الداخلية من التضخم وكثرة الاستهلاك ، وكثرة الاستيراد من الخارج ؛ هو عن طريق الهيمنة الاقتصادية العالمية والاستعمار.

ولا يمكن أن تُحل مشاكل أمريكا الداخلية الاقتصادية إلا عن طريق سياسات الهيمنة السياسية والاقتصادية ، لأن أمريكا – كما قلنا – تنفق أكثر مما تنتج ، ولا يمكن أن تعتمد على اقتصادياتها الداخلية.

وقد تمثلت هذه الهيمنة في السنوات الماضية بأكثر من اتجاه منها :-

1- هيمنة نقدها (الدولار) على العملات الأخرى وذلك بجعله غطاء نقديا ينوب عن الذهب

2- الهيمنة على السلع الحيوية في العالم وخاصة البترول والذهب ،وعلى الأسواق العالمية ، حيث قامت بالهيمنة والسيطرة على معظم اسواق البترول وربطت أسعارها بعملتها (الدولار) ، وعملت كذلك على سيطرة شركاتها البترولية على معظم منابع ومصادر النفط

في العالم عن طريق العملاء السياسيين ، واستغلت بذلك التفوق في القوة العسكرية وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي السابق

3- القيام بالسلب والنهب المنظم لمدخرات الدول والأفراد عن طريق استغلال هيمنة الدولار؛ فقد عملت أمريكا على تعويم

الدولار سنة 1971 في عهد رئيسها نيكسون ، وضربت عرض الحائط كل الاتفاقات السابقة التي ربطت فيها الدولار بالعملات العالمية كغطاء نفدي بسعر 35 دولار لكل أونصة ذهبية ، وخاصة اتفاقية (بريتين وورز) ، وكانت أمريكا قد قامت بعمل مشابه سنة 1943 عندما خفضت عملتها الدولار بنسبة 40.6% في الأزمة العالمية الشهيرة ؛ أي أنها سرقت ثلث مدخرات الناس من شركات وأفراد على وجه الأرض .

حيث كانت هذه الخطوة الأمريكية بمثابة السطو العلني والمنظم والقرصنة النقدية على كل دول العالم فخسرت دول العالم بما فيها (بريطانيا، فرنسا ، اليابان ، ألمانيا..) المليارات التي تفوق حدّ التصور .

3- وهناك خصوصية أخرى تبرز في أمريكا أكثر من غيرها في دول الغرب وهي التركّز المالي الكبير بأيدي الرأسماليين الكبار في أمريكا ، فهناك نسبة قليلة من الشعب الأمريكي تملك معظم الثروات في أمريكا ، وتصل نسبة هؤلاء حوالي من 1-2% من الشعب الأمريكي . فهناك شركات في أمريكا هي عبارة عن دول اقتصادية قائمة بذاتها ، وتملك من الثروات أكثر مما تملكه دول بكاملها في مناطق أخرى في العالم مثل شركة (Microsof شركة Ikeaو شركة Dell لصناعة الحواسيب وشركة اكسون وموبين البترولية .....) .

إن هذا التركّز بهذا الحجم الكبير قاد هؤلاء الرأسماليين للسيطرة على القرار السياسي الداخلي في أمريكا أولاً وقاد كذلك للنظرة الخارجية من اجل السيطرة على أسواق المال وعلى ثروات الشعوب الأخرى عن طريق الحروب المدمرة ،وذلك لإبقاء هذا التركّز وزيادته

من هنا نقول : أن الشرور الاقتصادية التي تحصل في أمريكا بالذات تجرّ على العالم كله الويلات والمصائب والشرور ولا يسلم منها حتى الحجر والشجر والدواب العجماء على وجه الأرض ، لان عدواها تنتقل إلى الخارج بسرعة بسبب ارتباط اقتصاديات العالم بشكل مباشر أو غير مباشر بأمريكا!!

والحقيقة أن أمريكا مرّت في عدة أزمات مالية واقتصادية في السابق لكنها كانت تتغلب عليها عن طريق سياسات النهب والسلب للشعوب الضعيفة ، وسياسة الهيمنة النقدية للدولار حين كانت تطرح منه في الأسواق ما تشاء بدون أي غطاء ذهبي ، وعن طريق تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار وجلب المشاريع إلى داخل أمريكا ، فقد حصل سنة 1929 ما سمي آنذاك بالكساد العظيم في أمريكا ، وأثر شرّه على العالم بأسره .

وقد امتد أثر هذا الكساد لفترة عشر سنوات ، حيث فقدت الأسهم حوالي 40% من قيمتها في أسواق المال والبورصات ، واضطرت البنوك والمتاجر لإغلاق أبوابها نتيجة الكساد ، وبلغت نسبة البطالة في أمريكا حوالي 30% من الشعب الأمريكي أي حوالي 30 مليون عاطل عن العمل ، وحدثت مجاعات، وفقد كثير من المواطنين مساكنهم ، وقد امتد أثر هذا الكساد إلى معظم دول العالم ، وخاصة الدول الأوروبية وذلك بسبب

الترابط بين اقتصاد أوروبا وأمريكا ، فقد بلغت البطالة في بعض الدول الأوروبية(مثل ألمانيا) حوالي 25% .

واليوم تعيش أمريكا أزمة اقتصادية خانقة ، يحاول الساسة والزعماء التغطية عليها وإبقاءها تحت سطح البحر الهائج المائج ، ولكنّها أخذت تتغلب على سياسة الإخفاء هذه حتى لم يعد بالإمكان وضع اليد عليها وتغطيسها في الماء ، ولم يعد كذلك بمقدور الاقتصاديين وضع ثقل اقتصادي فوقها يبقيها تحت سطح الماء .

فما هي الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة ، وما هي الأسباب الآنية التي ساعدت على ظهورها إلى السطح.

وللإجابة على هذا السؤال نقول : بأن أمريكا لم تخرج في يوم من الأيام من الأزمان الاقتصادية بشكل حقيقي ، بل إن الذي كان يحدث هو التغطية على هذه الأزمات عن طريق سياسيات إجرامية داخلية وخارجية ، تتمثل في سياسات السلب والنهب والهيمنة ، ذلك لأن سبب الدمار الاقتصادي والتضخم الداخلي مازال قائما وهو كثرة النفقات الخارجية على سياسات الحرب والسيطرة الاستعمارية ، وكثرة الاستهلاك من قبل الشعب الأمريكي الجشع وتركّز الأموال بأيدي فئة قليلة من الناس (الرأسماليين)

فأمريكا لم تخرج في يوم من الأيام من هذه الأزمات، فدائماً كانت مديونياتها هي أكبر مديونية في العالم ، ودائما حجم التضخم عندها يبلغ نسبة عالية وهو الفارق بين الإنتاج والاستهلاك وبين العائدات والواردات ، فمديونية أمريكا اليوم حسب بعض الإحصاءات بلغت حوالي 55,4 (ترليون دولار) سنة 2006،منها 41,8 ترليون ديون داخلية

و 13,6 ترليون ديون خارجية ، وبذلك يكون حجم التضخم ما يقارب 414% من حجم الناتج القومي الأمريكي البالغ 13,2ترليون دولار سنة 2006.

فالأزمة في أمريكا هي قائمة قديما و حديثاً، لكن حدثت مستجدات في الآونة الأخيرة كشفت هذه الأزمة –كما قلنا - وجعلتها تطفو على سطح الماء، ويمكن إجمال هذه الأمور- والتي هي بمثابة بيضة ألقبان التي أثقلت الميزان إلى أسفل- بالأمور الآتية :-

1- ظهور اليورو كمنافس حقيقي للدولار الأمريكي بشكل عالمي :- وهذا الظهور كاد يقضي على العصر الذهبي للتفرد ألدولاري حيث أخذ يسحب البساط شيئا فشيئا من تحت هيمنة الدولار لدرجة انه أصبح يشكل ما يقارب نصف التعاملات النقدية و المدخرات في العام كما يقول الخبراء الاقتصاديون .

وهذا معناه سحب البساط من تحت هيمنة الاقتصاد الأمريكي نفسه، وكشف عيوبه بمقدار النصف لان هيمنة الدولار كان لها تأثيرات فعالة في تغطية عورات الاقتصاد الأمريكي المتردّي ؛ فقد غزا اليورو كغطاء نقدي الكثير من دول العالم، حتى بعض الشركات داخل أمريكا ، وبعض الدول من المحسوبة على الهيمنة الأمريكية كبعض دول الخليج.

2-كثرة النفقات الخارجية الأمريكية، وخاصة بسبب الحروب مثل حرب أفغانستان والعراق ، حيث ذكر بعض الخبراء أن النفقات في حرب أفغانستان والعراق قد زادت عن 2.5 تريليون دولار ،أي بما يعادل نصف تريليون دولار سنويا كما ذكر الباحث الاقتصادي (جوزيف ستيغلتز) !!

هذا بالإضافة إلى كثرة الإنفاق على وزارة الدفاع وعلى الصناعات الحربية، وعلى الأسلحة الإستراتيجية مثل مشروع حرب النجوم أو الدفاع الاستراتيجي الذي بدأت به أمريكا في عهد الرئيس السابق (ريغان) وذلك من اجل التفرد في الهيمنة العالمية العسكرية التي تسهل لها الهيمنة السياسية والاقتصادية.

3- تراجع القدرة الصناعية الأمريكية مقابل الدول الأخرى؛ بمعنى آخر وجود منافسة عالمية قوية في مجال التصنيع بشتى أنواعه؛ التكنولوجي والعسكري والخدماتي.

فقد كانت أمريكا تشكل نسبة 40% من هذا الإنتاج العالمي في الأربعينيات وبداية الخمسينيات ، واليوم لا تكاد تشكل نسبة 20% من هذا الإنتاج ، وذلك بعد دخول العمالقة مثل؛ الصين واليابان ، ودول أوروبا، حلبة هذه المنافسة بشكل فاعل وقوي .

وهناك أمور مستجدة أخرى أثرت في الأزمة الحالية بشكل فعال وسارعت في ظهورها منها : -

1- الارتفاع المستمر في أسعار النفط ، حيث أثر ذلك في ارتفاع أسعار السلع الخدمات وبالتالي نقصان الأجور في أمريكا ، وكل ذلك أثر في حجم الاستهلاك وأثر على الشركات المنتجة ، وزاد من حجم التبعات الاقتصادية لتغطية النقص في القيمة الشرائية للمدخرات والأجور . فقد انخفض إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي بنسبة 5.5 في شهر (شباط)2008 ، والسبب هو ارتفاع تكلفة الإنتاج ، حيث تقول بيانات وزارة العمل الأمريكية أن أسعار المنجين ارتفعت بنسبة 7.4% من شهر (كانون ثاني) 2007 إلى شهر (كانون ثاني) 2008 .

2- المؤثّرات التي أدّت إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مثل قيام مجلس الاحتياط الفدرالي (السلطة النقدية المركزية) بخفض سعر الفائدة بنسبة75 ,% لتصبح 3,50 % بهدف تشجيع المستهلكين على الاقتراض ، وزيادة السيولة في الأسواق وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد ، والإقبال على المشاريع .

وهذا التخفيض ليس الأخير وإنما حصل وان خفضت هذه السلطة سعر الفائدة حوالي 11 مرة منذ سنة 2002، ويتوقع أن يقوم هذا المجلس بتخفيض آخر في نهاية هذا الشهر آذار، وقد اثر هذا التخفيض في الأجور ، ورفع أسعار السلع ، وبالتالي زاد عدد الفقراء ، وزادت نسبة الكساد الاقتصادي!!.

3- من هذه المؤثرات كذلك انهيارات حصلت في شركات التأمين العقارية بسبب الفوائد المرتفعة على القروض العقارية وخاصة قروض المساكن ؛ حيث يستفيد من هذه القروض أكثر من 3 ملايين أمريكي وبلغ حجم الخسائر أكثر من 100 مليار دولار حسب تقدير مصرف(باركليز) ، وقد انهارت عدة بنوك أشهرها بنك(بير ستيرنز) نتيجة هذه الأزمة ويقول مصرف (باركليز كابيتال): قد تحتاج البنوك لتوفير130 مليار دولار لمواجهة هذه الأزمة ، وقد أثرت هذه الأزمة بشكل كبير في الكساد الاقتصادي الحاصل مما اضطر الكونغرس لطرح خطّة تشمل خصومات

ضرائبية تصل إلى حد 600 دولار لكل الأفراد ، و1200 دولار للأزواج ، و300 دولار لكل طفل وبلغت تكلفة هذه الخطة حوالي 167 مليار دولار.

المحاضرة 08

- تزايد الفوارق بين الشمال والجنوب :

مقدمة:

تنقسم دول العالم إلى مجموعتين: دول غنية تضم 1/5 سكان العالم وتسمى بدول الشمال ودول فقيرة تضم 4/5 من سكان العالم وتعرف بدول الجنوب. وتتميز العلاقة بين المجموعتين بهيمنة دول الشمال اقتصاديا وثقافيا على دول الجنوب

تم تصنيف دول العالم إلى شمال وجنوب في إطار منظومة عالمية تتمحور حول قطب ثلاثي.

الاعتمادعلى المؤشرات الاقتصادية لتصنيف دول العالم:

أ): بعد الحرب العالمية الثانية، صنفت دول العالم إلى دول اشتراكية ودول رأسمالية، انطلاقا من معيار سياسي. كما صنفت إلى دول قوية اقتصاديا ودول فقيرة اعتمادا على معيار اقتصادي. وأطلقت على الدول الفقيرة عدة أسماء كالدول المتخلفة ودول العالم الثالث و السائرة في طريق النمو أو النامية.

ب): أما التصنيف إلى شمال وجنوب، فليس بالمعنى الجغرافي؛ حيث توجد دول فقيرة في شمال الكرة الأرضية ودول غنية في جنوبها، وإنما يعني عدم التكافؤ بين دول غنية تملك 4/5 من ثروات العالم وتتميز باستقرار عدد السكان وهي الشمال. ودول فقيرة تملك فقط 1/5 ثروات العالم وتتميز بارتفاع عدد السكان وهي دول الجنوب. ويفترض هذا التصنيف، في إطار المنظومة العالمية، أن دول الشمال هي { المركز }ودول الجنوب هي { المحيط}.

ج): ومن المؤشرات الإحصائية المعتمدة في تصنيف الدول: مؤشر الناتج الوطني الإجمالي للفرد. لكن هذا المؤشر، رغم أنه يبرز الهوة بين الشمال والجنوب، فإنه ليس معبرا دقيقا لأنه يحسب بالدولار أي بعملة غير مستقرة القيمة، ولها قيما شرائية تختلف باختلاف قيمة عملات الدول بالنسبة للدولار. كما أنه لا يعبر عن التفاوتات الاجتماعية داخل بلد معين، مما دفع الأمم المتحدة إلى تبني مؤشر التنمية البشرية (التعريف

وتبرز هذه المؤشرات عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب، كما تبرز عدم انسجام دول كل مجموعة؛ حيث نجد مثلا دولا أفريقية أكثر تخلفا ودول الخليج البترولية غنية ومتخلفة، وكلها دول تنتمي إلى الجنوب.

2): تتمحور منظومة العالم حول قطب ثلاثي: يتمثل في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان. وترتبط بالاتحاد الأوربي دول أوربا الشرقية وروسيا، وبالولايات المتحدة دول أخرى مثل كندا وأستراليا. أما اليابان فدوره الاقتصادي أهم من دوره السياسي على المستوى الدولي.

وتتموضع دول الجنوب في مواقع مختلفة حول كل قطب من الأقطاب الثلاثة، ومنها دول بدأت تتطور بشكل سريع مثل الصين وكوريا، ودول أخرى تحاول أن تتطور وأخرى تزداد تخلفا. وهذه المنظومة العالمية بدأ تشكلها منذ القرن 19 بفعل التوسع الاستعماري واستمرار العلاقات اللامتكافئة والهيمنة الاقتصادية والثقافية. وهذا ما يعتبره البعض كأسباب خارجية ساهمت في تخلف دول الجنوب، إضافة إلى عدم ملائمة الظروف الطبيعية للنشاط البشري والانفجار الديمغرافي والتفاوت الطبقي، التي يمكن اعتبارها

أسبابا داخلية للتخلف يبرز عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب في المجالين السكاني والاقتصادي.

1): المظاهرالاجتماعية والديمغرافية:

تضم دول الشمال حوالي 20% منسكان العالم، في حين يضم الجنوب 80% مع اختلاف الكثافة السكانية حسب الدول والمناطق. ويعرف الشمال تزايدا سكانيا ضعيفا حيث تصل نسبة التكاثر الطبيعي ما بين0 و0,7 %. وتصل نسبة الخصوبة ما بين 1,4 و 1,8 وهي نسبة تقل عن المعدل النظري لتجديد الأجيال (2,1). لذلك تعاني دول الشمال من شيخوخة سكانها وارتفاع تكاليف رعاية المسنين. أما دول الجنوب فتعرف انفجارا ديمغرافيا بسبب ارتفاع نسبة الولادات وقلة الوفيات، رغم تراجع نسبة الخصوبة إلى 3,5. لكن أغلب الساكنة شابة (من 40 إلى 50% سنهم تقل عن 15 سنة) مما ينذر باستمرار ارتفاع عدد السكان في الجنوب.

وعرفت دول الشمال ظاهرة التمدين منذ الثورة الصناعية، أما دول الجنوب فمنذ منتصف القرن20 وأصبح العالم يعيش انفجارا حضاريا حيث أصبح الجنوب يضم سنة 1994 أكثر من 2/3 مدن العالم التي يفوق عدد سكانها 10 مليون نسمة، وذلك راجع إلى التكاثر الطبيعي المرتفع والهجرة القروية. وتعاني مدن الجنوب من تكدس السكان في المدن الكبرى مما يؤدي إلى عدة مشاكل كالبطالة والتلوث وانتشار مدن الصفيح وضعف المرافق الصحية والبنيات التحتية.

أما من حيث ظروف العيش ورغم الفوارق الطبقية في كل البلدان، نجد سكان الشمال يتمتعون بأمن غذائي وتغذية متوازنة وظروف صحية جيدة (320 نسمة لكل طبيب)، في

حين أغلب سكان الجنوب يعانون من نقص في التغذية وسوء التغذية ومن المجاعات أحيانا، مع ضعف الإمكانات الصحية (35 ألف نسمة لكل طبيب). كما يعانون من الأمية (50% من الأطفال يلجون المدارس)، ومن الفوارق الطبقية.

2): المظاهر الاقتصادية:

تعرف اقتصاديات دول الشمال انسجاما بين القطاعات الاقتصادية، وفي الجنوب عدم التكامل والتنافر بين القطاعات. ويعاني اقتصاد الجنوب من الازدواجية: تقليدي وعصري.

أ): الفلاحة:

تتميز في الشمال بتنوع الإنتاج وضخامته حيث تصدر 2/3 المواد الغذائية في العالم، وبذلك تهيمن على سوق المنتجات الفلاحية، مع العلم أن مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني لدول الشمال لا تتجاوز6% وتشغل أقل من 7% من اليد العاملة. أما في الجنوب فتشغل الفلاحة 50% من السكان النشيطين وتساهم بنسبة 30% في الناتج الوطني الإجمالي. وتعاني من استعمال أساليب ووسائل تقليدية مع وجود قطاع عصري محدود موجه للتصدير، مما يجعل الأمن الغذائي في الجنوب مرهونا بالاستيراد من الشمال، رغم حصول بعض الدول على الاكتفاء الذاتي مثل الهند والأرجنتين.

ب): الصناعة:

تطورت الصناعة في دول الشمال منذ الثورة الصناعية. وأصبحت صناعة قوية ذات إنتاجية مرتفعة اعتمادا على التطور التكنولوجي. أما في الجنوب فقد ارتبط التصنيع بالعهد الاستعماري. وتركزت الصناعة قرب المناجم والمدن الكبرى وطرق المواصلات. وتعاني من الضعف التكنولوجي وسيطرة الرأسمال الأجنبي والقطاع العام، أو فئة محلية

قليلة، بالإضافة إلى انتشار الصناعات الخفيفة. لكن بعض دول الجنوب استطاعت تطوير صناعتها مثل الصين وكوريا الجنوبية.

ج): في الميدان التجاري:

تظهر العلاقة اللامتكافئة بين الشمال والجنوب نتيجة تحكم الشمال في الأسواق والأسعار؛ فأغلب دول الجنوب تصدر المواد الخام بثمن منخفض وتستورد المواد المصنعة بثمن مرتفع، مما يسبب عجز ميزانها التجاري، فنهجت سياسة القروض. وانطلاقا من السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت أزمة المديونية حيث تراكمت الديون على الدول المتخلفة بسبب ارتفاع نسبة الفائدة وسعر الدولار وانخفاض أثمان المواد الأولية والبترول. وعجزت بعض الدول عن تسديد الفوائد والقروض. وتدخل {صندوق النقد الدولي} و {البنك الدولي} لاقتراح بعض الحلول منها ((برنامج التقويم الهيكلي)) دون مراعاة النتائج السلبية على الجانب الاجتماعي. وتتدخل دول الشمال في إطار هيمنتها على الجنوب بأسلوب تقديم المساعدات، الهدف منها استمرار التبعية للشمال وتجنب مشاكل الجنوب مثل الهجرة السرية وتهريب المخدرات. وتشكل تلك المساعدات أقل من 1/2 خدمة الدين الخارجي. وتنافس أحيانا الإنتاج المحلي خاصة الفلاحي(أي المساعدات الغذائية).

تحاول دول الجنوب مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بنهج سياسة تنموية تختلف من بلد لآخر. وبعضها يحاول العمل في إطار اتحادات أو تكتلات جهوية. لكن هيمنة الشمال وانعدام التعاون بين دول الجنوب، تحول دون تقليص الهوة بين الشمال والجنوب.

المحاضرة 09

- **القوى الاقتصادية الصاعدة.**

تعريفها :

تسمى الدول التي في مرحلة تطور سريعة وتسجل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع في الدول الصاعدة التنمية هي عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف الى الرقي بالوضع الإنساني الى الرفاه والإستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكري الناتج الداخلي الخام: * مؤشر التنمية البشرية مرتفع في بلدان الشمال التي تصنف إلى ثلاث مجموعات هي : - دول قوية اقتصاديا و ذات مستوى مرتفع لمؤشر التنمية البشرية . - دول أوربا الشرقية . - الدول الصناعية الجديدة بشرق آسيا . * مؤشر التنمية البشرية متوسط أو ضعيف في بلدان الجنوب التي تتدرج على النحو الآتي : - القوى الاقتصادية الصاعدة . - البلدان المصدرة للبترول - البلدان السائرة في طريق النمو - البلدان الأكثر تخلفا في العالم.

تشهد الساحة العالمية، في السنوات الأخيرة، تحولات نوعية غير مسبوقة في السياسات المعمول بها، والقوى الدولية أو الاقتصادية، الحاملة لهذه السياسات، سواء التقليدية منها، أم تلك الصاعدة والناشئة، والتي أخذ حضورها يتكرّس شيئاً فشيئاً، في إطار المنافسة والصراع على السيطرة وتقاسم النفوذ في العالم.

ومن تلك القوى الصاعدة؛ هناك الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، التي شكلّت فيما بينها مجموعة واحدة تدعى «بريكس»، وسط تحوّلات جيوسياسية

واقتصادية وأمنية عاصفة، شهدها وما زال يشهدها العالم، في ظل بروز توجهات جديدة، ينطلق معظمها من فكرة ضرورة تشكيل تكتلات اقتصادية وسياسية عابرة للقوميات، من أجل لعب دور ما في المشهد الدولي، وذلك بعد الانهيار المدوّي للاتحاد السوفياتي، أولاً، ومن ثم الهيمنة الأميركية الأحادية على العالم، وصولاً إلى الأزمة المالية والاقتصادية، التي ما انفك العالم يئن تحت وطأتها، من دون أن يتعافى منها بعد.

وإذا كان الدافع الأساس لتشكيل «بريكس»، كتكتل اقتصادي أولاً، هو الدفاع عن مصالح الدول المكّونة له، في إطار احتواء آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم مع نهاية العام 2008، إلا أنه ومنذ مؤتمره الأول المنعقد في موسكو عام 2009، تبيّن أنه يسعى نحو بلورة «رؤية استراتيجية» لمشاكل النهوض الاقتصادي والنظام المالي العالمي، وطرح معايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة والتغير المناخي ومكافحة الإرهاب والأمن الغذائي، فضلاً عن سعيه لإصلاح الأمم المتحدة.

وتعدّ القوى المشاركة في المجموعة من أكبر الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، التي باتت تتوافر على مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، ومقدرات معتبرة في عالم المال والتجارة الدولية ورأس المال البشري، على نحو أضحت تطمح فيه إلى تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية، التي تمتلك مفاتيحها وأوراقها الرئيسة المؤسسات المالية الكبرى («صندوق النقد الدولي»، «منظمة التجارة العالمية»)، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

وفي الطريق إلى تحقيق ذلك، يقود قادة دول بريكس جهوداً مشتركة ضدّ توسع حلف شمال الأطلسي «ناتو». ويسعون كذلك إلى تثقيل دور بلادهم في معالجة العديد من القضايا والمشاكل المطروحة، مثل الطاقة، والأمن الغذائي، والإرهاب، والهجرة غير

النظامية، والجرائم المنظمة العابرة للحدود، وضبط التسلح النووي، وقواعد حرية التجارة والاستثمار، ومكافحة التلوث البيئي وارتفاع حرارة الأرض، والتقسيم الدولي للعمل وعلاقة الشمال بالجنوب، والعديد من القضايا الأخرى.

-التعدّدية في مواجهة الأحادية.

ويرى محللون أنّ تشكيل «بريكس»، انطلق أساساً من فكرة مفادها أن جوهر الاقتصاد العالمي لا يمكن له أن ينهض على التفرّد، وهيمنة جهة وحيدة، بل لا بدّ له من اعتماد مبدأ الشراكة والتعددية.

يدافع هذا «التكتّل الاقتصادي» عن تصور مشترك بين دوله في المنتديات والهيئات الاقتصادية العالمية، على أمل الخروج من التّخلف، وتحقيق النهوض الاقتصادي لدوله، والحصول على اعتراف دولي أكبر بوزن ودور الاقتصادات البازغة، التي تتطلع إلى لعب دور مهمّ على الساحة الدولية.

ولكنّ الخبراء يختلفون حول قدرة هذا التكتّل على تحقيق طموحاته، فإلى جانب المتفائلين بمثل هذه الإمكانية، هناك من يشكّك وينفي ذلك، طارحاً أرقاماً، لا تدعو للتفاؤل أبداً، ومغايرة لكثير مما هو متداول؟!.

- النظرة المتفائلة.

أصحاب الرأي المتفائل يرون أن الدول المشكلة لهذا التكتّل، هي بمعظمها دولٌ صاعدة وحاضرة بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة؛ فالصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالمياً، وتحوّلت كذلك إلى قوة مالية ضاربة يمتدّ تأثيرها إلى مختلف أسواق المال الرئيسية في العالم. ويتنبأ لها المتفائلون بأنها ستحتل في العام 2050 مكانة أكبر اقتصاد

في العالم، إذا ما حافظت على مؤشّرات نموها الاقتصادي الحالية. علاوة على الاعتراف الدولي بما أنجزته على الصعيد العلمي والتكنولوجي، وخاصة في مجال الصناعات الإلكترونية. كما أصبحت تحوز على قدرات عسكرية كبيرة، صاروخية وباليستية وبحرية.

ويضيف هؤلاء أنّ الهند تتقدّم بخطى ثابتة، في سباق المسافات الطويلة، وهناك من يتحدّث عن إمكانية لحاقها بمستوى الولايات المتحدة الأميركية في عام 2050. وبأنها تحتلّ مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات وفي صناعة الأدوية. أمّا روسيا فتحتل هي الأخرى مكانة لا يُستهان بها في سوق الطاقة، كما أنها لا تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي ثاني قوة عسكرية عالمياً، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدّمة في مجال الصناعات الغذائية والتكنولوجيا الحيوية.

ويُلفت أصحاب هذا الرأي إلى أنّ معدّلات النمو في هذه الدول تصل إلى ما بين 5 و10 %. وهي لم تعد مستقبلة للاستثمارات فحسب، بل مصدراً لكثير من التقنيات والرساميل والابتكارات، فضلاً عن قدرتها على خلق تأثير ونفوذ كبيرين في المحيط الإقليمي لكل دولة من دولها؛ كالصين في جنوب شرق آسيا، والبرازيل في أميركا الجنوبية، وجنوب أفريقيا في جنوب القارة، والهند في جنوب آسيا، وروسيا في آسيا الوسطى.

كما يقولون أنه في حال نجاح المجموعة واستمرارها، فإنها لن تكون قوّة اقتصادية فحسب، بل أيضا قوّة ديمغرافية قوامها 2,887 مليار نسمة تمثل نحو 42 % من سكان العالم، ما يعني أيضا أنها ستشكلّ سوقاً استهلاكية كبيرة.

ويشير أصحاب هذا الرأي إلى أنه، حسب أرقام تعود للعام 2015، تقدّم الصين والهند وروسيا والبرازيل مجتمعة 23 % من واردات الولايات المتحدة الأميركية، و27 % من

واردات اليابان، و33 % من واردات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن كونها تعدّ أسواقا واعدة تستقبل 13 % من صادرات الولايات المتحدة الأميركية و25 % من صادرات اليابان و21 % من صادرات الاتحاد الأوروبي.

وحسب بعض الأرقام المتداولة، فإن نسبة نمو الاقتصادات الناشئة تبقى أعلى من نظيرتها لدى الدول الصناعية التقليدية. ما يدفعهم إلى توقع مواصلة دول «بريكس» تفوقها على الدول الأخرى، وأن يساعدها ذلك في إقامة نظام اقتصادي موازٍ، يقدّم نفسه بديلاً، بمعنى ما للنظام القائم، الذي أُرسيت أُسسه ما بعد الحرب العالمية الثانية، في لحظة كانت التوازنات فيها شديدة الاختلاف عما هي عليه اليوم.

ويعتبر هؤلاء أنّ من السمات المميزة لتكتل «بريكس» أنّه يحافظ على ارتباطاته وتبعيته للسوق العالمية، في مجمل مؤسساته ومحافله المعروفة، التي تتوقف عليها كثيرٌ من مبادلاته التجارية. وهو لا يسعى إلى قلبها جذرياً، إنّما إلى تغييرها بما يتناسب ومصالحه الاقتصادية والاستراتيجية. ويشكل هذا الأمر أحد مصادر قوته في نظرهم.

- طموح كسر الهيمنة الأميركية.

وعلى خلفية الأزمات الملتهبة في غير مكان من العالم، تتخذ المجموعة مواقف متباينة وغير منسجمة مع التوجهات الغربية والأميركية، وأحياناً مناقضة لها تماماً، وذلك في إطار سعيها نحو محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام.

ومن خلال هذه السياسات المغايرة، تتجلى مساعي هذا «التكتّل» لكسر هيمنة مجموعة الثمانية الكبار، وإنهاء حالة احتكار صندوق النقد الدولي للتحكم في السيولة النقدية،

وانفراده بقيادة سياسات «هيكلية» في مختلف بلدان العالم، وهو ما يتّضح من خلال النّقد المستمرّ الذي توجّهه «بريكس» إلى تلك الهيئات المالية المهيمنة على صناعة القرار الاقتصادي الدولي.

وباعتبار أنّ كلاً من روسيا والصين تنظران إلى تلك الهيئات المالية كأدوات للسيطرة الأميركية على العالم، فهما توليان، في المقابل، أهمية خاصة لمجموعة «بريكس» و«منظمة شنغهاي للتعاون»، وتسعيان، من خلالهما، إلى تشكيل تكتل اقتصادي وسياسي قوّي يكون قادراً على «مواجهة الهيمنة الأميركية على النظام المالي العالمي».

وسبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأعلن صراحة أن «بريكس» تمثل قوة ذات استراتيجية للتنمية، وإنها ستكون مستقبلاً «قائدة العالم والاقتصاد العالمي، من دون أدنى شك»، على حدّ قوله. ويعتبر بوتين أنّ دور مجموعة «السبع الصناعية الكبرى»، التي فقدت موسكو عضويتها فيها أخيراً، يتراجع. وأن بلدان المجموعة باتت تضطلع بدور فاعل في «نظام عالمي متعدد الأقطاب، وفي تطوير نموذج حديث لنظام التجارة والاقتصاد العالمي».

- هيئات مالية موازية.

وفي هذا السياق، يندرج تأسيس هيئات مالية موازية لصندوق النقد والبنك الدوليين، مثل «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، وبنك التنمية الجديد، أو «بنك بريكس»، اللذين يفترض أن يضطلعا بتوفير موارد مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول «بريكس»، وفي اقتصاديات البلدان النامية. وقد انضمت إليهما أكثر من 50 دولة، من بينها أكبر الدول الأوروبية الحليفة لواشنطن . على

رغم تحفظها . مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وهو ما مثّل «رسالة واضحة المضمون والغايات»، بالنسبة للولايات المتحدة التي تنظر بريبة لهذه الأذرع المالية.

ويبدو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي يبلغ رأسماله 100 مليار دولار، وكأنّه يعطي نافذة جديدة للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية في آسيا، من خلال تلبية الطلب الكبير على تمويل هذه المشروعات. وتشير بعض التقديرات إلى أن احتياجات الاستثمار في مثل هذه المشروعات تتجاوز 73 مليار دولار لغاية عام 2020، وهو ما يعجز عنه البنك الدولي بمفرده، ويؤكد الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى.

ومن هنا تنبع أهمية هذا البنك المدعوم من الصين، التي تمتلك حاليا أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية يقدّر بنحو 4 تريليونات دولار. ولذلك فإنّ هذا البنك من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً ومكملاً، إلى حد كبير، لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية القائمة مثل صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي. كما أنّه يمكن أن يساعد أيضاً على بث روح تنافسية مطلوبة بشدة في ظل نظام الإقراض العالمي الحالي الذي تحتكره واشنطن.

أما بنك التنمية الجديد فسيكون رأسماله المبدئي 50 مليار دولار، تتقاسمها بالتساوي الدول الخمس الأعضاء، على أن تتمّ زيادته إلى 100 مليار دولار. كما أعلنت الدول الأعضاء عزمها على إنشاء صندوق احتياطات نقدية بقيمة 100 مليار دولار، تعهدت الصين بالمساهمة بمبلغ 41 مليار دولار منها، بينما ستساهم البرازيل والهند وروسيا بمبلغ 18 مليار دولار لكل منها، في حين ستساهم جنوب أفريقيا بمبلغ 5 مليارات دولار.

هذه الحماسة الصينية، ونسبة مساهمتها العالية في الصندوق (30 % تقريباً، وهي الأكبر بين 57 دولة مشاركة، يمكن أن تعطيها عمليا ما يشبه الفيتو فيما يتعلق بقراراته)، تفسّر المخاوف الأميركية من أن تستخدم بكين هذه الكيانات المالية لتحقيق غايات سياسية أو اقتصادية خاصة بها، على نحو يؤدي إلى تعاظم نفوذها في آسيا، ومن ثمّ مدّ هذا النفوذ إلى مناطق أخرى في العالم، في إطار السعي إلى مستقبل عالمي يتّسم بتعدد الأقطاب.

وفي إطار «الحلف الاستراتيجي» القائم بين روسيا والصين، كان كبار المسؤولين الروس أعلنوا صراحة أن المشاريع المطروحة ترمي لتشكيل تكتل اقتصادي وسياسي، موجّه أساساً لكسر هيمنة النظم الاقتصادية والمالية الغربية، وإحداث نوع من التوازن في العلاقات الدولية. هذا فضلاً عن سعي موسكو نحو تعزيز تحالفاتها الإقليمية في مواجهة الغرب، وتوحيد مواقف حلفائها حيال الأزمات الساخنة عالمياً (أوكرانيا. سوريا..الخ)، في محاولة لتخفيف الضغوط الغربية عليها، وخصوصاً من خلال العمق الآسيوي.

المحاضرة 10

- تجمعات وتكتلات أخرى.

وإلى جانب «بريكس»، هنالك «منظمة شنغهاي» للتعاون الإقليمي التي تأسّست عام 2001، وهي تضمّ إلى جانب روسيا والصين أربع جمهوريات سوفييتية سابقة، هي كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وقد انضمّت إليها أخيراً كلٌ من الهند وباكستان وإيران، وهنالك دولٌ تتمتع فيها بصفة مراقب مثل منغوليا وأفغانستان.

كما أنّ هناك تجمعات اقتصادية أخرى، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، لكنها أقلّ وزناً وشأناً، وليست لها مقدرات كالتي تتمتع بها دول «بريكس»، والأهم من

ذلك، أنها لا تخضع لنفس الرؤى الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بل تتقاذفها رؤى متعددة، وتخترقها تيارات ومنابر جهوية متباينة.

كما أنّ الصراع على العديد من الجزر والأرخبيلات والطرق البحرية والممرات المائية وعلى الحدود، بين عدد من بلدان هذه الرابطة، كما هو حال تايلاند والفلبين وماليزيا وإندونيسيا، يعوق اندماجها، في وقت تتحكم فيها غالباً اتجاهات وطنية ذات نزعة استقلالية، تتفاوت في رؤاها واستراتيجيات تحالفها بشأن مستقبل السيادة على بحر الصين الجنوبي، مما يجعل هذه الرابطة، وغيرها من التجمعات الفرعية الأخرى، تحت وطأة صراعات تتحكم إلى حد كبير في صياغة معالمها ومستقبلها ذاتها.

بدوره، يفتقر نموذج الاتحاد الأوروبي، المؤهل أكثر من غيره لمنافسة تكتل «بريكس»، إلى رؤية سياسية موحَّدة وموحِّدة، وينوء تحت تداعيات الأزمة الاقتصادية، وثقل مشاكل أعضائه (اليونان، إسبانيا، البرتغال وإيرلندا)، فضلاً عن مشكلة الهجرة التي طرحت نفسها بقوة في الآونة الأخيرة، وباتت تتهدّد مشروع الوحدة الأوروبية برمتّه، وخاصة في ظل الشروط التي تطرحها بعض البلدان لاستمرارها في هذا المشروع، كما هو حال بريطانيا. كما أنه يظل أسيراً للتباينات القائمة بين أعضائه تجاه العديد من القضايا المتصلة بالقارة ومشاكلها، ومنها إمدادات الطاقة الروسية، والرهانات الجيوسياسية المحيطة بها في الصراع الدائر حول أوكرانيا وجورجيا.

- النظرة المشكّكة.

وفي المقابل، هناك من يعتقد أن اقتصاديات دول الـ«بريكس» لم تعد مزدهرة. وبأن معدّلات النّمو فيها تتراجع منذ العام 2013، وقد لا تتجاوز نظيراتها في البلدان المتقدمة

خلال السنوات القليلة القادمة. وبعض دول بريكس، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، تعتبر من الدول الخاضعة لـ «بارومتر» السوق العالمية وتقلّباتها، وهي ليست في وضع يمكنها من الدخول في صدام مع الغرب، أو «تقويض النظام الاقتصادي العالمي».

أما روسيا، فهي تسعى منذ نحو 15 عاماً إلى معالجة الآثار التي خلفها انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن الأزمات الدولية تركت آثاراً سلبية على سياسات التطوير الاقتصادي التي انتهجتها القيادة الروسية. ومن تلك الآثار هبوط سعر الروبل أمام الدولار، وما يواجهه الاقتصاد الروسي من ضغوط عدّة، بينها العقوبات الاقتصادية الغربية وهجرة رأس المال والعملات الصعبة إلى الخارج، فضلاً عن انغماس موسكو، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الكثير من الحروب التي يدور رحاها على الخريطة العالمية، علاوة على التوتر القائم مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ بدء الأزمة الأوكرانية، والذي بلغ ذروته بعد ضمّ جزيرة القرم واشتعال المعارك في الشرق الأوكراني.

وإلى ذلك، يعتقد المنتقدون أن هذا «التكتّل» يعاني بدوره، شأنه شأن باقي التجمعات الأخرى، من غياب الانسجام وعدم التجانس الاقتصادي بين دوله، وهي معضلة تفاقمها التحالفات والاستراتيجيات المختلفة للدول الشريكة على مستوى العلاقات الدولية. وكان رئيس الوزراء الهندي السابق جاشوانت لخص الأزمة البنيوية التي يواجهها هذا التكتل بقوله: إن «المصالح الوطنية تطغى على المصالح المشتركة»، لا بل إنها قد «تتسبّب في خلافات» بين الدول الأعضاء.

ويضيف المشكّكون أنه في العام 2015، سجلتْ روسيا والبرازيل معدلات نموّ سلبية (3,2 لروسيا و3,5 للبرازيل)، متوقعين أنْ تبقى هذه المعدّلات منخفضة خلال العام الحالي

بحدود 1,5%. أما معدل النمو الصيني فوصل إلى 6,9 في العام 2015، مع توقع أنْ ينخفض إلى 6,5 في العام الحالي. وانخفض في الهند إلى نحو 5,5.

كما تعاني الهند وجنوب أفريقيا من عجز في الميزانية وارتفاع معدلات التضخم. كما تعاني الصين، الهند والبرازيل من ارتفاع الدين العام بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من الاحتياطات النقدية الهائلة التي تتوفر لدى الصين، ومعدلات الادخار العالية أيضاً، فإن الاقتراض المصرفي واسع النطاق بات يهدّد الاستقرار المالي لديها، ويمكن أن يساهم في إمكانية حدوث فقاعة مالية.

وعلى العموم، يعرب أصحاب هذا الرأي عن اعتقادهم أنّ قصة نجاح «بريكس» تتمحور حول دولة واحدة هي الصين، التي كانت تشهد نموّاً عالياً في السنوات السابقة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الاستيراد من بلدان «بريكس»، على وجه الخصوص، مما أدى إلى رفع معدلات النمو فيها أيضاً. بيد أن ذلك أخفى الواقع الاقتصادي الهشّ لهذه البلدان، فقد «ساعد التمويل الخارجي الرخيص، وتدفقات رأس المال الوفيرة وطفرات السلع الأساسية في إخفاء العديد من أوجه القصور والعيوب»، وخصوصاً أنّ معدلات النمو المرتفعة لم تكن مدفوعة بتحوّل إنتاجيّ بل بالطلب المحلي، والذي كان يتغذّى بدوره على طفرات مؤقتة في أسعار السلع الأساسية ومستويات غير مستدامة من الاقتراض العام، أو الخاصّ في أكثر الأحيان.

وإلى ذلك، تكشف نسب معدلات الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي عن خلل رئيسيّ في التجربة التنموية لبلدان «بريكس»، حسب هؤلاء المشكّكين، الذين يقولون إنّ التنمية الناجحة تتطلب أنْ يكون معدّل الاستثمار بين 30 و35 % من إجمالي الناتج المحلي، وهو

ما لم تحققه سوى الهند والصين، ووصل في الأخيرة إلى حوالي 45% أحياناً، في حين تراوحتْ معدلات الاستثمار بين 18 و21 % في روسيا، البرازيل، وجنوب أفريقيا. وبمعنى آخر، نجحتْ تلك البلدان في الادّخار، لكنها فشلتْ في الاستثمار وتطوير الأعمال. كما إنّ نسبة ضئيلة من الاستثمارات كان يتمّ توظيفها في مؤسسات إنتاجية. هذا فضلاً عن الديون الهائلة المُتراكِمَة على الشركات المملوكة للدول (خاصة الشركات الصينية).

في مواجهة هذه الأزمة البنيوية، يضيف هؤلاء، تحاول كلّ من الصين وروسيا إحياء «أوراسيا»، أو «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»، كمجال تنموي مستقبلي، وذلك من خلال إعادة إحياء الحدود السوفياتية القديمة على شكل اتّحاد اقتصادي، بالتداخل مع مشروع «طريق الحرير الجديد»، الذي أطلقه الرئيس الصيني عام 2013. بالمقابل، يطالب «مجمَّع الأعمال البرازيلي» بسياسة أكثر اندماجاً مع الاقتصاديات المتقدمة، حيث يرى مصالحه الحقيقية. وفيما تتوجّس الهند من التوسّع الاقتصادي الصيني، ترى دراسات لحالة جنوب أفريقيا أنّ الفوائد التي تعود على اقتصاد جنوب أفريقيا «متواضعة نسبياً» في إطار تجمّع «بريكس» مقارنة مع الفرص الإقليمية الأخرى المتاحة.

ويخلص هؤلاء إلى القول إنّ صعود «بريكس» لا يعبّر عن تحولات في بنية النظام الدولي، بقدر ما يُعتبر انعكاساً لأزمة هذا النظام. وإذا لم تنجح الـ«بريكس» في تخطي أزمتها الاقتصادية البنيوية في السنوات القادمة، من المرجّح أنْ تُطوى صفحتها بالسّرعة ذاتها التي برزتْ فيها.

المحاضرة 11

- سياسة التحرير الاقتصادي على المستوى العالمي:

أصبح من البديهي لغالبية الدول في الآونة الأخيرة إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة و السوق، و تغليب الاتجاه السائد نحو زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشئون الاقتصادية.

اقتصاد السوق أو ما يسمى بالاقتصاد الحر يعني من وجهة نظر اقتصادية تخلي الدولة عن احتكارها للنشاط الاقتصادي و فتح المجال أمام رجال الأعمال للاستثمار في شتى القطاعات، و تحديد مفهوم اقتصاد السوق أساسا من خلال تنظيم تنافس الأسواق، بحيث يكون مختلف الشركاء الاقتصاديين يتمتعون بكامل الحرية في اتخاذ القرار.على ضوء ما ذكر يمكن تعريف اقتصاد السوق الحرة (اقتصاد السوق) في إطار نظام النشاط الخاص في الاقتصاد الحر، و هنا يمكن التعرف على ملامح اقتصاد السوق كمصطلح شاع ذكره في الآونة الأخيرة.

بعض التعريفات لاقتصاد السوق: و نذكر منها:

1- يكشف عن مجمل العمليات التي تجري في نطاق السوق (بيعا و شراء) بعيدا عن تدخل الدولة في مسار آليات السوق.

2- يكشف عن ممارسة الحرية الاقتصادية من جانب المنتجين (المنظمين، رجال الأعمال، أصحاب رؤوس الأموال) الذين يستطيعون البدء في إقامة مشروعاتهم الاقتصادية، وهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال و في إنتاجهم للسلع و الخدمات وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجونه من عناصر إنتاجية.

3- يكشف عن ممارسة الحرية الاقتصادية من جانب المستهلكين، إذ أنه وفقا لمبدأ حرية الاستهلاك، فإن للمستهلك مطلق الحرية في التصرف في دخله كما يشاء، و له كذلك مطلق الحرية في اختيار نوع السلعة التي يقتنيها.

4 - يكشف عن قيام المنافسة فيما بين المنتجين بصدد زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته، و كسب الأسواق بغية تحقيق أقصى الأرباح.

5- يكشف عن قيام المنافسة فيما بين المستهلكين ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها بغية تحقيق أقصى إشباع.

- الركائز و الضوابط الأساسية لاقتصاد السوق:

هذه الملامح تعتبر في حقيقة الأمر ركائز أساسية يقوم عليها اقتصاد السوق الداعم لعملية التحرر الاقتصادي سواء على المستوى المحلي (السوق المحلية) أو على المستوى العالمي (السوق العالمية).

و من ناحية أخرى، تتميز عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي في المرحلة الحالية بسيطرة الشركات متعددة الجنسية التي تمثل وحدة أداء رأس المال الدولي، و التي تسعى إلى تحويل العالم إلى بيئة اقتصادية واحدة، و سوق عالمية واحدة، قد تنشأ عنها تناقضات بينها و بين الاتجاهات القومية لبعض الدول، الأمر الذي يستدعي وضع حد لممارسة هذه الحرية الاقتصادية، إذ أنه رغم أن الوحدات الاقتصادية (إنتاجية، استهلاكية) حرة في سلوكياتها الاقتصادية، إلا أنه يتعين عليها الامتثال للقوانين و اللوائح و الأنظمة التي تصنعها الدول من أجل الصالح العام و تلافي سوء استخدام الحرية الاقتصادية. فالدولة لها حق فرض نوع من الحماية لمصلحة الطبقات العاملة لتحديد

ساعات العمل و وضع حد أدنى للأجور، زيادة على فرضها قيودا أخرى تفاديا للأضرار الصحية التي قد تصيب المجتمع.

إن هناك ضوابط سيادية أخرى تندرج في سياق تعارضها مع الصالح العام للمجتمع على المستوى المحلي، أو المستوى العالمي والإقليمي، ويجب على الدولة الواحدة أو المجتمع الدولي عامة العمل على تفاديها، و يمكن تلخيصها في ثلاثة ضوابط سيادية أساسية.

أولا: منع الاحتكار و تنظيم المنافسة:

و يقصد بالاحتكار إنتاج منتج واحد ليست له بدائل قريبة، و يفرض المحتكر رقابته الكاملة على العرض الكلي لهذا المنتج بالسوق و بالتالي يحصل على أرباح احتكارية على حساب جماهير المستهلكين لهذا المنتج، و هذا بطبيعة الحال يتعارض مع الصالح العام. و الواقع أن موضوع المنافسة و الاحتكار بالغ الأهمية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي.

1- على المستوى المحلي: منذ أواخر القرن التاسع عشر، عمدت الدول الصناعية المتقدمة إلى سن التشريعات التي تقيد الاحتكار، و لعل أبرزها في تلك الفترة القانون الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1890، و المعروف باسم "قانون شيرمان".

2- على المستوى العالمي: اقترحت الدول الصناعية المتقدمة مؤخرا إنشاء إدارة خاصة بمنع الاحتكار و تنظيم المنافسة من خلال تشريعات و بنود المنظمة العالمية للتجارة، و هي المنظمة التي أنشئت بموجب اتفاقية التعاون التجاري (جولة أورجواي) الشهيرة باسم اتفاقية الجات، و ذلك على غرار "الإدارة الخاصة بمكافحة الإغراق" بهذه المنظمة.

3- على المستوى الإقليمي: تقدم الإتحاد الأوروبي بورقة عمل خاصة و عرضها على المنظمة العالمية للتجارة، و تتضمن هذه الورقة اقتراحا بالتنسيق بين التشريعات الوطنية (المحلية) الصادرة في الدول المرتبطة باتفاق التعاون التجاري الشهيرة باسم "دول الجات" و التي تستحوذ على أكثر من 90% من التجارة العالمية، هذه الورقة بغرض تنظيم المنافسة و منع الاحتكار.

و أخيرا و من أجل الترسيخ الميداني و العملي لمحاربة الاحتكار و منعه من جهة، و تنظيم أسس المنافسة من جهة أخرى، تم عقد المؤتمر العالمي للخبراء الاقتصاديين في جنيف خلال الفترة 13-15 نوفمبر 1998، لمناقشة قوانين تنظيم المنافسة و منع الاحتكار، و بحضور أكثر من 70 دولة نامية. و لقد ناقش المؤتمر وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة بصدد توحيد قوانين المنافسة حتى تتماشى مع الاتفاقية التي كان من المزمع عقدها في إطار المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك بغرض توحيد النظم المتعلقة بتنظيم المنافسة و منع الاحتكار.

و عليه فإنه يتحتم على الدول أن تعيش اقتصاديات السوق و تنصهر في ميكانيزماته و يجب عليها أن تنوط بالدور الذي تلعبه في ضبط مسار هذا الاقتصاد الحر، و ذلك بابتكارها للتشريع الخاص بها و الملائم لتنظيم المنافسة و منع الاحتكار، و تنفيذ هذا التشريع بما يتلاءم و تحقيق مصلحة المجتمع.

ثانيا: منع الإغراق:

الإغراق هو بيع السلعة في أسواق أجنبية بسعر أكثر انخفاضا من السعر الذي يفرضه المحتكر في السوق المحلية، أو بسعر يقل عن تكلفة إنتاج السلع المماثلة في سوق الدولة التي يوجه إليها المحتكر سلعته للبيع.

و باعتبار أن الدول النامية هي البلدان الأكثر عرضة للإغراق بمنتجات الدول الصناعية أو بصادراتها المدعومة قصد الاستحواذ على الأسواق الأجنبية أو بهدف التخلص من الإنتاج الفائض عن احتياجات السوق المحلية. و هذا الإغراق غالبا ما يجر في أذياله مساوئ عديدة بالنسبة لاقتصاد الدولة المشترية، إذ قد ينجم عن هذا الإغراق تقلبات في الأسعار و إرباك للصناعة المحلية و بالتالي معاناة منتجي السلع المحلية في الدولة المشترية، خاصة أولئك الذين ينتجون السلع المماثلة للسلع المستوردة و المطبق عليها أسلوب الإغراق.

و إذا كانت الدول النامية هي الأكثر عرضة للإغراق بسبب حداثة هياكلها الإنتاجية و عدم امتلاكها لعناصر القدرة التنافسية، فإنها مطالبة و بقوة سيادتها على اقتصادها القيام بمنع الإغراق للسلع الأجنبية في أسواقها حماية لصناعتها المحلية، و ذلك عن طريق، إما برفضها المطلق دخول السلع المستوردة المطبق عليها أسلوب الإغراق إلى السوق المحلية، أو بإخضاع هذه السلع الأجنبية المستوردة للضرائب الباهضة عن الواردات منها، و هي الإجراءات و التدابير التي يجب تطبيقها بحذر شديد لأن رد فعلها قد يكون في آخر المطاف في غير صالح المستهلكين المحليين بسبب حرمانهم من السلع الأجنبية الرخيصة.

لقد وردت الكثير من الأحكام و النصوص ضمن اتفاقية الجات التي تضمنت المعاملة التفضيلية للدول النامية بغرض حماية صناعتها الوطنية و تمكينها من المنافسة و تنمية تجارتها الخارجية، و دعم هياكلها الإنتاجية الناشئة. و قد حان الوقت لأن توضع هذه الأدوات في أيدي الدول النامية ليصبح التبادل التجاري الدولي أكثر عدلا و إنصافا لجميع الأطراف .

ثالثا: مكافحة الغش التجاري:

الغش التجاري هو إضفاء صفة غير صحيحة على السلعة، تجعل المستهلك راغبا في اقتنائها و مقبلا عليها.

و من الضوابط السيادية أيضا لاقتصاد السوق في نظام الاقتصاد الحر هو قيام الدولة بمكافحة الغش التجاري و الذي يضفي على السلعة بعض الخصائص المغشوشة و الكاذبة تجعل المشتري يقبل عليها، و لو تم عرض هذه السلعة على حقيقتها في السوق، فالأرجح أن يكون عليها إقبالا أقل، و قد ينتهي الأمر إلى النفور منها و الاتجاه إلى غيرها.

إن تجريم الغش التجاري ضرورة لها كل مبرراتها في معظم الدول انطلاقا من ظاهرة التدليس التي يقوم بها صاحب السلعة و وصولا إلى الاحتيال الذي ينصب على إرادة المستهلك، زيادة على الإضرار بالصحة العامة في حالة تسويق بعض السلع التي تنطوي على الغش التجاري سواء من ناحية النوعية أو مكوناتها و عدم مطابقتها للمواصفات المقررة، أو تاريخ صلاحيتها.

فمكافحة الغش التجاري باعتباره ضابط من ضوابط السيادة لاقتصاد السوق ينطوي على فكرتين أساسيتين، الأولى تتمثل في فرض جزاء رادع و عقوبات شديدة لمن يقوم

بالغش التجاري و هو الأمر الذي يستدعي إدراجه ضمن تشريعات البلدان التي تصنف الغش التجاري كجريمة يعاقب عليها القانون. أما الفكرة الثانية فتتمثل في قيام الدولة بفرض ضمانات قوية تحول دون انتشار ظاهرة الغش التجاري، و من بين هذه الضمانات وضع مواصفات محددة لكل سلعة من حيث مكوناتها و عناصرها و مدة صلاحيتها و أسلوب تغليفها و حفظها، كذلك تقوم الدولة بتشكيل لجان فنية لفحص كل السلع و معرفة مدى مطابقتها للمواصفات المقررة، زيادة على تقرير عقوبات رادعة و تكثيف للرقابة على منافذ التوزيع.

إن نظام "اقتصاد السوق" في نظام الاقتصاد الحر لا يعني أن هذه السوق حرة على الإطلاق، و لا مجال لتدخل الدولة فيها. بل إن هذا التدخل يكون في صورة ضوابط سيادية من أجل تحقيق منفعة الصالح العام، و هو تدخل في حدود معينة و في مجالات ثلاثة أساسية: تنظيم المنافسة و منع الاحتكار، منع الإغراق، و مكافحة الغش التجاري.

و عموما، إن مسألة التحرر الاقتصادي التي تميز التحولات الاقتصادية العالمية، سواء تعلق الأمر بالسياسات النقدية أو المالية أو الاستثمار أو سياسة الاستقرار و ما ترتب على هذه السياسات الجديدة من تحويل و تغيير للمنظومة الاقتصادية العالمية، تبقى في نظرنا سياسة التجارة الخارجية حجر الأساس في هذه التغييرات و أن كل السياسات السابقة الذكر ما هي في حقيقة الأمر إلا وسائل يتم من خلالها الارتقاء بالتجارة الخارجية باعتبارها قاطرة الاقتصاد العالمي.

المحاضرة 12

- **التخلف :**

المحور الأول .مفهوم التخلف و أسبابه

1.التخلف:هذا المصطلح الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية مع حصول عددٍ كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال. إلا أن المفهوم ذاع صيته وكثرت حوله الكتابات منذ خمسينيات القرن الماضي ،وهو ظاهرة تاريخية مرضية موروثة نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض حيث قابل النمو السكاني المتسارع للدول عجز في تلبية الاحتياجات المطلوبة.

2.أسباب التخلف :

لقدت سجلنا أراء عديدة حول أسباب التخلف وبالتالي يمكن أن نطرحها بطرق عديدة ومختلفة،لكن رأينا أن الطريقة التي استخدمها بعض الباحثين،والمتمثلة في التفريق بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية،تعتبر من الطرق الأكثر وضوحا ومنطقا،ولهذا سنتبعها في هذه المحاضرة.

أولا.أسباب التخلف الاقتصادية:

يمكن أن نقسم الأسباب الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين، الأول الأسباب الخارجية والثاني الأسباب الداخلية.

أ.الأسباب الخارجية:

يرى رواد هذه الفكرة بان التخلف ناتج عن السيطرة التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة،فتكبح عجلة تطورها،وتمنعها من الانتقال من الوضع المتخلف إلى الوضع

المتقدم،هذه الأسباب خارجية لان سبب التخلف يأتي من الخارج،وليس من داخل الدول المتخلفة،هذه الأسباب يسميها فتح الله في كتابه الاقتصاد السياسي بالتفسيرات الحديثة لظاهرة التخلف، وتسمى عند الكثير بنظرية السيطرة والتبعية والتي تعتبر أن التخلف سببه السيطرة المفروضة من الدول المتقدمة على الدول المتخلفة.

رواد هذه الفكرة هم الماركسيون الجدد وعلى رأسهم روزا لكسمبورج ،سمير أمين ،قندر فرانك، بول بارو، امانويل، سيسلو فورتادو، كاردوسو.

يرى هؤلاء المفكرون بان سبب تخلف دول العالم الثالث يرجع إلى سيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة،إما عن طريق الاستعمار بأنواعه أو بالسيطرة الامبريالية أو بواسطة السيطرة التجارية للدول المتقدمة على الدول المتخلفة.

الامبريالية كعامل من عوامل التخلف :

إن حركية الهيمنة والسيطرة التي فرضتها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة مرت بثلاث مراحل مهمة.

- مرحلة الاستعمار المباشر:

بدأت الدول الرأسمالية الامبريالية تتدخل في شؤون الدول المتخلفة بطرق مباشرة، عن طريق الاستعمار المباشر أو الاستعمار المسلح، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإلى جانب تقتيل الشعوب المستعمرة عمل المستعمر على نهب خيرات الشعوب المتخلفة بواسطة استغلال الثروات الطبيعية والبشرية لهذه الدول.

فلقد تقاسمت الدول الأوربية الرأسمالية فيها معظم الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية وجزء هاما من آسيا.

- **مرحلة الاستعمار الجديد:**

بعدما حصلت الدول المتخلفة على استقلالها،ابتدءا من سنة 1800 في أمريكا وسنة 1960 في إفريقيا،انتقلت سيطرة الدول المتقدمة الرأسمالية من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد(الاستعمار الاقتصادي)أو الاستعمار الغير مباشر.

فهذا النهب هو غير مباشر لأنه لم يعتمد السلاح أو القوة، لكنه اتخذ عدة صفات منها:

- التقسيم الدولي للعمل، وبذلك تخصصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية وتخصصت الدول المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة والنصف مصنعة،وعندما يتم التبادل بين هذه الدول يحدث ما يسميه سمير أمين بالتبادل الغير المتكافئ، إذ تبيع الدول المتخلفة منتجاتها بأسعار رخيصة جدا، بينما تعيد الدول المصنعة تصدير هذه المواد على شكل سلع نهائية أو نصف نهائية أو نصف مصنعة بأسعار مرتفعة جدا ...وهكذا يحدث التبادل الغير المتكافئ.

- قامت الدول الرأسمالية بتقديم برامج تنموية للدول المتخلفة، ومن خلالها تقوم الدول الرأسمالية باقتراح برامج تقنية، صناعية وثقافية حتى تتمكن من التحكم في تسيير اقتصاد الدول المتخلفة.

- تعمل الدول الرأسمالية على استثمار جزء من أموالها في الدول المتخلفة، وهذا من اجل استغلال اليد العاملة الرخيصة في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى استغلال المواد الأولية في عين المكان، من اجل الأرباح، تقوم كذلك الشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات باستغلال الأوضاع القانونية للدول المتخلفة من نقائص في التشريعات

وضعف النقابات العمالية ...الخ من الأوضاع التي تسمح لهذه المؤسسات من تعظيم الأرباح، وبالتالي استغلال الدول المتخلفة.

- مرحلة التكتلات :

إن هذه المرحلة هي الأخطر من نوعها، والتي بدأت تظهر في السبعينات والثمانينات، فبعد أن وجدت الدول الرأسمالية بعض الصعوبات في عملية السيطرة بدأت تتكتل فيما بينها لتقوية شوكتها، وبالتالي تسهل السيطرة على العالم الثالث.

فاستعمل العالم المتطور الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من التكتلات كالاتحاد الأوربي لمحاصرة العالم المتخلف.

- التبادل والامبريالية :

إن السؤال الذي يجب طرحه قبل الكلام عن هذه النقطة هو: كيف كانت تعيش المجتمعات المتخلفة قبل اتصالها بالعالم الرأسمالي ؟

يجيب بول بيروش بان العالم المتخلف قبل اتصاله بالعالم الرأسمالي كان يعيش توازنا طبيعيا، بين الثروات والسكان.وسرعان ما تحطم هذا التوازن بمجرد الاتصال مع العالم الرأسمالي، فافسد الاقتصاد الوطني لهذه المجتمعات وحلل هذه الظاهرة عدد كبير من المفكرين، يرى فرانك (G.Frank) بان الاتصال، هذه أدى إلى تحويل القيم ونقلها على شكل بضائع وثروات من الدول المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، ويتم هذا التحويل على أساس التبادل غير المتكافئ وكان نتيجة ذلك تطور الدول الرأسمالية وتأخر الدول المتخلفة.وترى روزا لكسمبورج إن هذه السيطرة تتجلى بنظام التبعية للمركز الذي يتألف من الرأسمالية الغربية ورأسمالية أمريكا الشمالية، أما بقية الدول وخاصة دول العالم الثالث فهي دول

تابعة، تدور في فلك رأسمالية المركز كما يسميها فرانك أو هي الدول الطرفية كما يسميها سمير أمين والتي تخضع وتتبع المركز، ويتفق المؤلفون على أن التبعية الاقتصادية والاستغلال الرأسمالي (المركز) على الدول الطرفية أو المحيطية يشكلان أصل وسبب التخلف وهي أهم فكرة نظرية المركز والمحيط.

ب..الأسباب الداخلية للتخلف :

يرى اللبراليون بان سبب التخلف داخلي، أي انه ينبع من داخل الدول المتخلفة نفسها، ولا دخل للعالم الخارجي في ذلك، كما يعتقد الماركسيون.

فالتخلف حسب أراء هؤلاء المفكرين يرجع أساسا إلى الحالة التي يوجد عليها اقتصاد هذه الدول، فالتفكك الاقتصادي هو السمة الأساسية التي تغلب على اقتصاديات الدول المتخلفة فلا تبادل بين القطاعات الاقتصادية على عكس ما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث نجد أن القطاعات الاقتصادية تشكل وحدة متماسكة واحدة.ففي تعريفه لمصفوفة المعاملات الفنية يرى الأستاذ ديستان دوبرنيس أن مصفوفة المعاملات الفنية للدول المتخلفة تكاد تكون بيضاء، وهذا ناتج عن قلة التبادل بين القطاعات الاقتصادية إلا أن بعض المفكرين الماركسيين الجدد يرون بان عدم التكامل الاقتصادي في الدول المتخلفة ناتج عن النظام الاقتصادي الدولي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة ...

والذي يرتكز في الأساس على التخصص الدولي للعمل، فاختصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية ، وتخصصت الدول المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة ونصف المصنعة وعلى أساس التبادل غير المتكافئ، فان الدول المتخلفة تتوجه دائما إلى الخارج لاقتناء ما

تحتاجه، وهذا مايؤدي في الأخير إلى عدم تعامل القطاعات الاقتصادية للدول المتخلفة فيما بينها.

وبالتالي حسب الماركسيين الجدد، فان المشاكل الاقتصادية داخل الدول المتخلفة ناتجة في الأساس عن السيطرة التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة.

أما السبب الاقتصادي الثاني للمفكرين اللبراليين، هو اعتقادهم أن التخلف إنما يرجع إلى بطئ انتشار التقدم التقني في العالم وان التطور سيصل يوما إلى كل دول العالم.فظهور التطور الاقتصادي في بريطانيا في 1780، ريثما انتشر في كل دول أوربا المجاورة، وبعدها في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا.....)ثم انتقل التطور إلى آسيا (اليابان، كوريا....)

وعلى هذا الأساس، فان التخلف في باقي أنحاء العالم يرجع إلى عدم وصول التقدم الاقتصادي والعلمي من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة...فالتقدم ظاهرة اقتصادية بطيئة الانتشار....ولهذا لا تزال بعض دول العالم متخلفة...لم يصلها التقدم فقط.

ومن أهم المفكرين الذين يؤمنون بهذه الأطروحة **روستو W. W Rostow**، المعروف في الأدب الاقتصادي بنظرية مراحل النمو التي نتناولها في نظريات النمو.

ثانيا.أسباب التخلف غير الاقتصادية:

إذا اعتبر البعض أن الأسباب الاقتصادية تلعب دورا هاما في تخلف المجتمعات، فان للأسباب الغير اقتصادية دورا لا يقل أهمية.

لقد رأى الكثير من الباحثين أن هناك أسبابا جغرافية واجتماعية تؤثر سلبا على تطور المجتمعات

أ.الأسباب الجغرافية :

تشمل الأسباب الجغرافية الموقع، المناخ والموارد الطبيعية، إذ يرى بعض المفكرين أن للموقع الجغرافي دورا هاما في تخلف أو تقدم أي مجتمع ويمكن أن نبدأ تحليلنا من ادم سميث الذي يرى بان انعدام طرق المواصلات البحرية والبرية بل وحتى الجوية تعرقل المجتمعات على التقدم .

إلا أن هذا يبدو غير صحيح فكثير من الدول المتخلفة تقع في أماكن جد حساسة من العالم وهي متخلفة فشمال إفريقيا مثلا، الذي يعتبر الواجهة الإفريقية لأوربا خاصة المغرب ومضيق جبل طارق،ومصر مع نهر النيل الذي يربط بين أوربا،إفريقيا وآسيا ومع ذلك تبقى هذه الدول من الدول المتخلفة.

ويرى آخرون أن الكثير من الدول المتخلفة يرجع سبب تخلفها إلى المناخ الذي تمتاز به إذ تقع في المناطق الحارة والجافة وهذا أمر يعمل على عرقلة شعوبها من العمل بجدية فبسبب الحرارة العالية لايتمكن العمال من مواصلة عملهم ومن تقديم إنتاج جيد، بالإضافة إلى أن الحرارة تساعد على انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة .

لكن التاريخ يثبت عدم دقة هذه الأطروحة، فاهم الحضارات في العالم قامت في الصحراء ذات المناخ الحار والجاف، واهم ما نستشهد به هي الحضارة العربية الإسلامية. فلماذا لم تتأثر شعوبها بالحرارة؟ بل يجب أن يعترف كل ذي عقل بان الثروة الصناعية في أوربا كانت قد استفادت من الحضارة الإسلامية بشكل كبير.

إذ أن المناخ الحار يؤثر سلبا على الإنتاجية، فان المناخ البارد يعرقل العمل كذلك ويؤثر على العامل. فكيف تقدمت الدول التي تقع في المناطق الباردة وتأخرت الدول التي تقع في المناطق الحارة؟

إن الجواب على هذا السؤال يشجعنا على العمل، بالقول بان العلم والتكنولوجيا يقضيان على كل العقبات ويعملان على إزالة كل الحواجز التي تقف في وجه التنمية وهكذا يمكن القول أن المناخ قد يعيق، لكن ما دام سلاح التغلب عليه موجودا فانه يبقى عائقا نسبيا وليس مطلقا وجزئيا وليس كاملا.

ب.التخلف والعامل الديموغرافي:

إن المؤيدين لنظرية السكان كعامل من عوامل التخلف،يعتمدون في تحليلهم على نظرية مالتوس التي تقول بان عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية والإنتاج يزداد بمتوالية حسابية،وبذلك فان عدد السكان يزداد بسرعة أكثر من كمية السلع والمنتجات وهكذا يصبح عرض السلع اقل بكثير من الطلب عليها ،وهذا يؤدي إلى خلل بين العرض والطلب هذه الظاهرة شائعة في كثير من الدول المتخلفة مما يجعل الكثير من الملاحظين يعتقدون بصحة هذه النظرية وهذا يؤدي إلى تكوين جيوش ضخمة من البطالين الشباب بالاظافة إلى المشاكل الاجتماعية الأخرى.

و مع ذلك تطورت كل من بريطانيا وألمانيا وتأخرت الهند، كما يرى البعض بان البلدان تشهد تطورا بطيئا جدا في السكان ومع ذلك فهي تعيش فقرا كبيرا.

خلافا للرأي القائل بان النمو السريع لعدد السكان ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، فان هناك مفكرين يرون بان النمو البطيء يسبب مشاكل كذلك.فبعض البلدان الأوربية مثل

فرنسا وسويسرا تكاد تصبح بلدانا خالية من الشباب ،و هذه الحالة الأخيرة تشكل خطرا على هذه المجتمعات فتصبح تفتقر إلى اليد العاملة الشابة، مما يجعلها تعتمد على الأجانب.

ج.التخلف والعامل الثقافي والاجتماعي:

هناك من المفكرين من يعتقد بان للعوامل الثقافية دورا في تخلف الدول فالكثير من الدول المتخلفة تعيش انغلاقا كبيرا على نفسها بسبب تمسكها بالتقاليد والعادات القديمة التي تقف في وجه كل جديد ،فلا تسمح بالتوغل التكنولوجي والتقنيات الحديثة إلى داخلها ،وهذا يجعلها منغلقة على نفسها ومتخلفة لان التقدم يتطلب التجديد والتحديث.

كما يرى بعض المفكرين الآخرين بان بعض الديانات لاتشجع التقدم والتطور من أهم رواد هذه الفكرة ماكس فيبر وبعده روني جندارم الذي يعتقد أن للدين الإسلامي دورا في تخلف الجزائر والمغرب العربي.

المهم إذا كان يعتقد أن المسلمين تخلفوا بسبب تمسكهم بالإسلام، فان علماء المسلمين اجمعوا على أن المسلمين تخلفوا لتخليهم عن الدين الإسلامي ومبادئه.

إذ في الوقت الذي كان المسلمون متمسكين بالدين الإسلامي ويطبقونه ميدانيا بلغوا ذروة التقدم وكانوا سادة عصرهم، لكن بعدما أهملوه وتخلوا عن مبادئه أصبحوا في مؤخرة الركب الحضاري للدول، رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي رزقهم الله بها.

يرى روني جندارم بان تخلفهم ناجم عن تمسكهم بالتقاليد وحب الجماعة .والتقدم والتطور يستلزم التجديد وكسر قيود الماضي،والتخلي عن التقاليد البالية.

لكن الواقع يثبت أن البلدان المتخلفة ابتعدت عن التقاليد، فأخذت كل ما هو مزيف من الدول المتقدمة (اللباس، المظاهر....الخ) وتركت ما هو أهم من علم وتكنولوجيا ،فواقع اليابان

عملاق العالم يبرهن على أن التمسك بالتقاليد لا يعني التخلف.فاليابان من أكثر البلدان تمسكا بتقاليده ومع ذلك أصبح متقدما ومتقدما جدا.

3.التخلف الإداري :

فهو قصور في حسن التعامل والتصرف الصحيح النابع من الشعور بالامبالاة ويتضح ذلك عندما نقارن إدارات في الدول النامية بأخرى في الدول المتقدمة .

فالتخلف الإداري مشكلة معاصرة للدول النامية والصناعية لكنها في الدول النامية تأخذ بعدا صارخا ، كونه الحالة التي يفتقر فيها الجهاز الإداري للقدرة على التنفيذ الكامل للسياسة العامة المحددة من الحكومة وقصوره عن تحقيق الأهداف التي تضمنتها تلك السياسة.

ويعرفه الدكتور عاصم الأعرجي في كتابه أساسيات في التخطيط للتطوير الإداري:كونه يتجسم في حالة عدم وجود التجاوب المناسب بين الأبعاد النوعية والكمية للتغيرات التي تحدث في الأنماط والضوابط السلوكية التي يتسم فيها الجهاز الإداري،خلال نفس الفترة الزمنية وعلى افتراض ثبات العوامل البيئية ذات العلاقة ،ويضيف الاعرجي أن تخلف الجهاز الإداري للدولة مرد قصوره في معرفة كم ونوع الطلبات التي حتمتها ثورة التطلعات للمجتمع للسلع والخدمات ،وكذلك قصور مرده عدم كفاءة الجهاز في القيام بعمليات الإنتاج والتوزيع لجهاز الدولة الإداري.

أولا.أسباب التخلف الإداري :

هناك أسباب متعددة للتخلف الإداري ،أسباب تكون وليدة ظروف وعوامل مختلفة أهمها :

- السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي لمدد متفاوتة. مما جعل النشاط الإداري يتركز بأيدي الكوادر الأجنبية المسؤولة عن الإدارات في هذه الأقطار.

- التخلف الموروث في جميع الدول النامية في مرحلة ما قبل الغزو الاستعماري، الذي يشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إضافة إلى الجهل والمرض مما جعل هذه الأمصار غير قادرة على إدارة شؤونها.

- تخلف النظم الإدارية في الدول النامية وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة.

- ثقل المهام المطلوبة من الإدارة في الدول النامية في مرحلتها الحالية بوصفها إدارة تنمية في الدرجة الأولى، بمعنى إدارة تطوير، ويجب أن تخطط وتعد لتحمل عبء تحقيق التنمية بوصفها هي الأداة التي تحقق وظيفة الدولة.

- إن البيروقراطية في الدول النامية كنظام موروث، انعكاس للأمور الأربعة السابقة، وهي من ثمّ ناتج للتخلف والاستعمار، وربما تكون هي ذاتها المشكلة، هذه البيروقراطية غير قادرة على أداء الوظائف العادية للدولة بعد زوال الاستعمار لأسباب كثيرة منها: أنها تفتقر إلى الكفاية وإلى التدريبات، والوسائل الحديثة في الإدارة العامة.

المحاضرة 13

- **النفط في العلاقات الدولية :**

ما من شك في أنّ النفط قد شكل منذ اكتشافه العام 1859، ولا يزال حتى الآن, أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي.

ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالاسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروّجة بأن ذلك ممكن ومُتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط ومحورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلًا عن العسكريين بالطبع.

كما أنّه من نافل القول، أن اكتشاف النفط قد أحدث ثورة هائلة في شكل الآلة وحجمها وقدراتها، وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة والحرب والنقل والتكنولوجيا بل إنّ اكتشافه النفط شكَّل في حد ذاته حافزًا علميًا مهمًا لتسهيل المزيد

من الاختراعات، ويمكننا أن نقول: إن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية ،وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور من دون النفط.

وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة.

ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي، الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض الأسعار، تزامنًا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطًا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع الصيف الماضي، والتي وصلت إلى أقل من 48 دولارًا للبرميل، مما يعني انخفاضًا نسبته 20 % مقارنة بشهر حزيران/يونيو الماضي.

ويبدو أن تراجع أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيّر لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراريته في المدى المنظور.

ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي، أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، وخصوصًا في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي-

الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي- الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود.

أسباب الإعتماد على بترول الشرق الاوسط:

ظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساسًا على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من 90% من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسنيات والستينيات والعقود التي تلت ووصولًا إلى يومنا هذا، فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة للأسباب الآتية:

- تدني سعر البترول، نتيجة لإعادة افتتاح العبور وتفعيله عبر قناة السويس، وازدياد مبيعات الإتحاد السوفياتي، وازدياد منافسة شركات البترول المستقلة ومواجهتها للشركات المستثمرة للبترول أعضاء الاتحاد الاحتكاري.

- سهولة النقل والاستخدامه.

- نظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدًا العام 1914، حيث أضحت سلعة النفط محركًا أساسيًا ومهمًا في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجّلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت

الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

واستمر النفط من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام 1973 عندما استخدم العرب النفط سلاحًا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية .

وتشير وثائق سريّة إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جوًا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة، في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية.

ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى، ولا غرابة إذا قلنا أنّ ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان أحد أهم أسبابه تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي تحرك دفّة الصراعات في المنطقة .

وعلى الرغم مما يشهده المجتمع الدولي اليوم من صراعات وحروب أتت على الأخضر واليابس، يقف العالم مصعوقًا أمام انخفاض أسعار النفط لمستويات قياسية، وهي حالة غريبة قلما تحصل. فالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن وشرق أفريقيا، والأزمة في أوكرانيا، من المفترض أن تؤدي كلها

إلى ارتفاع جنوني لأسعار النفط، واشتداد الطلب عليه، إلا أنّ الأمر كان عكس هذه التوقعات.

2-أسباب هبوط أسعار النفط

تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وأعادوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية واقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن أن نجملها بالآتي:

أ-إنكماش الإستهلاك العالمي: في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأنّ الأسعار تتجه نحو الإرتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وإفريقيا، لم تأتِ التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور. فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار إلى سقف الـ120 دولارًا للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أنّ الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل إلى حدود 45 دولارًا للبرميل، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصًا، ممّا يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغوط السياسية.

ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج إلى حدود مليوني برميل يوميًا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أنّ الأمر محض سياسي يتعلق بحسابات سعودية - إيرانية متضاربة، كما أنه

يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.

ويشير الخبراء إلى أنّ منظمة "أوبك" بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، والمحافظة على هذه مكانة في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكانتها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس بهدف انهيار الأسعار.

_تأثير العقوبات الإقتصادية.

يرى العديد من الخبراء والمحللين الإقتصاديين والسياسيين أنّ ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابًا جماعيًا"؛ اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من خسارتها في موضوع النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا إقتصاديًا؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد إبرام الإتفاق النووي مع الدول الخمس الكبرى، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمته إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أنّ الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أنّ

استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنّية قد يوجّه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولًا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضّته العقوبات.

النفط الصخري في الولايات المتحدة.

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح في ما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط. ويعزو العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في الأسعار إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري" وقد كتبت جريدة "التايمز" البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل، لكي تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.

وهنا يشير خبراء النفط إلى أنّ تدخّل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضًا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل .

المحاضرة 14

- العلاقات المالية الدولية.

تألف نظام النقد الدولي من مجموعة متشعبة من الأجهزة المصرفية، والسلطات النقدية في مختلف الدول ، ومن المؤسسات الدولية في مجالات النقد والصرف والائتمان . وهي المؤسسات التي تنظم مجتمعة وسائل الدفع والائتمان في ضوء الاتفاقيات الحكومية والخاصة التي تحكم العلاقات المالية الدولية.. ويتأثر نظام النقد الدولي بالعلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط بين الدول المشتركة فيه . وينعكس تضارب المصالح الوطنية حتما على ذلك النظام . ولكن هذا التضارب يجد حلولا في النهاية ، لأن المحافظة على نظام نقدي دولي يفترض ضوابط مشتركة على تصرفات الدول وسياستها بقصد تأمين حسن سير الاقتصاد الدولي .

والحكومات هي التي تحدد الإطار التنظيمي لنظام النقد الدولي ، كما تحدد النظم النقدية الداخلية الخاصة بها ، وعندما كانت الدول تسير على نظام معدني ، كان الذهب أو الفضة في الواقع " عملة مشتركة " ، وكان النظام الدولي متناهيا في البساطة ، ولكنه مع تطور النقود الورقية والائتمان المصرفي ، وهي خاضعة لسيادة الدولة ودورها في فرض السياسات الاقتصادية المستقلة ، أصبح من الصعوبة بمكان التوفيق بين مختلف المصالح الوطنية . ولذلك تعرض نظام النقد الدولي خلال السنوات الأخيرة لاضطرابات متتالية كانت رد فعل للأزمات التي انتابت النظام السياسي الدولي .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، أمكن السير قدما في إرساء دعائم نظام نقد دولي يقوم على الرشادة وضوابط مشتركة على تصرفات الدول . وكان الهدف النهائي إيجاد عملة دولية .

ولا يزال هذا الهدف بعيد المنال ، إلا أنه يراودنا الأمل في أن يسير التطور مستقبلا في هذا الاتجاه.

- السمات الرئيسية لنظام النقد الدولي.

إن استخدام النقود ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، ليس هدفا في ذاته.. فالنقود ما هي إلا وسيلة لتسهيل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية ، وتتميز بأنها ذات تأثير قوي في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، وبخاصة في الطلب والادخار والاستثمار.

والدور الرئيسي لنظام النقد الدولي هو إتاحة التوزيع الأمثل للموارد بين الدول عن طريق التجارة الدولية والاستثمار العالمي . وبالرغم من أن هذا النظام ليس المحرك الأول لهذه التدفقات ، وليس العامل الوحيد في تحديد حجمها أو اتجاهها ، فإنه يترتب على اختلاله من آن لآخر آثار خطيرة .

ويفترض حسن أداء أي نظام للنقد الدولي أن تقبل الدول الأعضاء حدا أدنى من المبادئ المشتركة ، ويعمل هذا النظام في ظل اقتصاديات السوق التي تعطي وزنا كبيرا لدور الأسعار في توزيع الثروة وإنتاجها ، وفي الدول التي تمارس النظام الشمولي وحيث الأسعار تحكمية إلى حد كبير ، يقتصر دور نظام النقد الدولي على تسوية المدفوعات الرسمية عن طريق حسابات المقاصة ، دون أن يكون له دور مستقل في تحقيق التوازن الدولي أو الداخلي .

أولا : الأهداف طويلة الأجل.

تقاس كفاءة نظام النقد الدولي في الأجل الطويل بالمعايير التالية :

(أ) – مدى نجاحه في تنمية التبادل الدولي في السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وفي رفع إنتاجية عوامل الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع على المحيط الدولي .

(ب)- مدى نجاحه في تحقيق استقرار الأسعار الدولية ، أي اجتناب حدوث التضخم أو الانكماش لفترات طويلة في الدول الكبيرة .

(ج)- مدى نجاحه في التنسيق بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية وفي قصر تبديد موارد الانتاج المترتبة على عملية التنسيق في أضيق الحدود ، والعمل على أن يكون التفاوت في توزيع تلك الموارد في نطاق ضيق .

ومن المسلم به أن النكسات المالية العامة في هذه المجالات ترجع إلى عامل مشترك ، ألا وهو الاضطرابات النقدية . ولكن هذا القول إلا افتراضا ، إذ تكون هناك أسباب أخرى ، ومن العسير على أية حال تحديد المسئولية عن الإخفاق أو النجاح ، وهل هي راجعة إلى نظام النقد أو إلى السياسات الوطنية في الدول المختلفة ؟ . ومن ثم فإن الصفة الرئيسية لنظام نقد دولي ناجح هي قيامه بتوجيه السياسات الوطنية وجهة من شأنها تحقيق المصلحة للدول في نفس الوقت وبطريقة تلقائية.

ثانيا : الأهداف المتوسطة الأجل.

ومن الناحية الفنية يشترط أي نظام للنقد الدولي أداء عدد من الخدمات وتحقيق عدد من الأهداف.

1- قابلية تحويل العملات بعضها إلى بعض : من المعلوم أن حرية المعاملات الجارية والمدفوعات المتعلقة بها شرط لازم لقيام الاقتصاد الدولي الذي يضم دول الاقتصاد الحر

. كما أن هناك عدة مزايا يحققها نظام الدفع متعدد الأطراف وهو بذلك مفضل على النظم التي تقوم على أساس التسويات الثنائية.

وقابلية تحويل العملات بعضها إلى بعض هي الأداة الفنية التي تسمح بتحقيق هذين الشرطين في آن واحد . ومن الوجهة العلمية ، يفترض هذا النظام ، على أقل تقدير، أن تمتنع الدول المشتركة في نظام النقد الدولي عن فرض قيود على المدفوعات الجارية ، ويعني أيضا أن تقوم هذه الدول بتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في مستوى يسمح باستقرار أسعار الصرف المشتقة ، سواء عن طريق المراجحة في أسواق الصرف ، أو عن طريق تدخل السلطات الرسمية.

2- استقرار أسعار الصرف : إن هذا الاستقرار لا يعني بأية حال الثبات المطلق أو الدائم لأسعار تعادل العملات المختلفة ، أو لأسعار الصرف في جميع الأسواق .غير أنه يكون في بعض الظروف تعديل سعر صرف عملة ما أفضل وسيلة لإعادة توازن ميزان المدفوعات .غير أن الإسراف في تعديل أسعار الصرف قد تنجر عنه مخاطر للاقتصاد العالمي . ومن ثم يجب أن يزود نظام النقد الدولي بضمانات لمنع مثل هذا التلاعب ، مع السماح بقدر كاف من المرونة حتى تتكيف أسعار الصرف مع ظروف التوازن الداخلية والخارجية .

3- توفير العملات الدولية : والسمة الرئيسية الثالثة لنظام نقد دولي قوي هي احتفاظ الدولة بعملة (أو أكثر) تقبلها الدول الأخرى المشتركة عن طيب خاطر ، ولا تثور حول مستقبلها الشكوك. أي عملة دولية تلقى قبولا عاما .

ب- التجارة الدولية

تحتل التجارة الدولية مكانة عظيمة الأهمية في الحياة الاقتصادية بمختلف الشعوب ، ولا أدل على ذلك من قيامها بين الشعوب المختلفة ، منذ أقدم العصور . حيث كان تبادل السلع والأحجار الكريمة والعقاقير والأسلحة معروفا فيما بينها.

وتطورت المبادلات الخارجية خلال القرون التالية ، بصورة ولسعة وسريعة . فلم تعد المبادلات تقتصر على السلع البدائية ، بل تجاوزتها إلى سلع مهمة ، كالأنسجة والأدوات والمواد الغدائية ، والمعادن وغيرها من السلع الضرورية ,

وقد تميزت بداية القرون الوسطى بركود خيم على العلاقات الاقتصادية الدولية ، فشمل المبادلات التجارية . إذ زالت آثار الصناعة ، وتحولت المدن الصناعية إلى قرى زراعية ، وتقلص الإنتاج الداخلي بشكل ملحوظ . إلا أن انهيار النظام الإقطاعي ، وظهور فكرة الدولة – كوحدة مستقلة - ، واستخدام النقود كواسطة للمبادلات التجارية ، وظهور نظام الطوائف المهنية ، وزيادة النشاط الاقتصادي في المدن ،قد ساعد على زيادة المبادلات ، واتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية .

وفي العصور الحديثة يلاحظ أن التجارة الدولية ، قد تأثرت بعدة بأمور وهي :

اكتشاف العالم الجديد بموارده الطبيعية الضخمة .

اكتشاف البخار واختراع الأدوات الآلية واستخدامها في الإنتاج .

قيام الثورة الصناعية في آخر القرن الثامن عشر.

ظهور مؤسسات الائتمان والصيرفة ، وانتشارها في المراكز والمدن ، مما كان له أكبر الأثر في تسهيل حركات السلع والأموال والعمال .

ظهور الأسواق وانتشارها واتساعها وتركزها ، ولاسيما الأسواق التجارية ثم الأسواق المالية

وكان من نتائج هذه الأمور ، أن اتسع نطاق التجارة الدولية ، لا من حيث البلاد المشتركة فقط ، بل أيضا من حيث السلع التي تتناولها .

والواقع أن أية دولة لا تستطيع مهما كانت تميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وإن كانت غنية بمواردها الطبيعية ، أن تعيش في عزلة عن سائر الدول الأخرى . فهي لا تستطيع أن تستغني عنها ، لتصريف فائض إنتاجها والانتفاع بمزايا تخصصها إلى أقصى حد ، كما أنها تحتاج إلى غيرها للحصول على السلع والخدمات ، التي لا تستطيع انتاجها أو تنتجها بتكاليف مرتفعة نسبيا. فالواقع أن مبدأ تقسيم العمل والتخصص يطبق على المستوى الدولي ، كما يطبق داخل الدولة أو داخل المصنع .

قائمة المراجع.

1.إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، الطبعة الاولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

2.إسماعيل شعباني ،**مقدمة في اقتصاد التنمية : نظريات التنمية والنمو ،استراتيجيات التنمية**،الجزائر: دار هومة ،1997.

3.بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

4.جميل جريسات ،**إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية**.الأردن:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1998.

5.روبرت غيلين: **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة (مركز الخليج للدراسات)، دبي، 2004.

6.سعيد أحمد محمد، **الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية** بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985 .

7.عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة "رؤية إسلامية"**، ط1، دمشق: دار القلم، 1999.

8.على الدين هلال:فى مفهوم التنمية، القاهرة:**مجلة السياسة الدولية**،عدد 68،أبريل 1982.

9.علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة**، مصر: اشتراك للنشر والتوزيع، 2004 .

10.محمد المجذوب، **محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية** ،بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

11.نادية محمود مصطفى: **حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي**، جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14، العدد 3، خريف 1986.

12.الشيماء عرفات ،الاقتصاد السياسي : كيف تدير الدولة اقتصادها ؟ 2015/02/12 /https://www.ida2at.com/the-political-economy-of-state-run-economy

13.عمر الخطيب ، ما هو علم الاقتصاد السياسي 2021/02/25 https://sotor.com